الجزء الرابع

العمـــل والأولويات

- وقفة مع النفس
- قيم التقدم وعوامل نجاح الدول المتقدمة
- دور الدولة فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة
- بناء القوة الذاتية
  - تنمية الثروة البشرية
  - التعليم وصناعة التفوق
  - مهام عاجلة
- البحث العلمى و مراكز الدراسات
- التكنولوجيا
- السياحة

الفصل الأول

وقفة مع النفس

إننا نعيش فى إطار عصر جديد.. وتحت سيطرة قوى جديدة تدير اللعبة وتتحكم فى قواعدها، وفى ملاعب القوى الجديدة تشكل الاعتبارات المحلية والانتخابية وجماعات الضغط عبئاً ثقيلاً على صانعى القرار السياسى، وتؤثر الصفقات المشبوهة أحياناً فى صنع القرار كما تؤثر فى أحيانٍ كثيرة على العلاقات الدولية - وذلك كله فى ظل ما تبقى من ورقة التوت للمأسوف عليها الشرعية الدولية - وبعيداً عن آليات صنع القرار السياسى ومناوراته علينا أن ندرك أن عوامل التقدم وآلياته أصبحت تعتمد الآن على المعرفة والبحث العلمى ومعايير الجودة الشاملة، وأن المصالح المتبادلة أصبحت تسيطر على المعاملات التجارية والاقتصادية. وأمام كل ذلك فلا نملك نحن العرب استراتيجية واضحة للتعامل مع القواعد القاسية لتلك اللعبة، ولا نملك القدرة المعرفية التى تجعلنا من واضعى قواعدها، وليس لدينا سياسة موحدة لمواجهتها.. فقد اختلفنا على الاتحاد، واتحدنا على الاختلاف.. فبعضنا يعيش فى الماضى ومشكلاته، وبعضنا الآخر يعيش فى الحاضر. وهذا مرض يجب علاجه عندنا وعند غيرنا، وإن كان عندنا أفدح منه عند غيرنا، لأن الخلاف عندهم اقتصر على الأساليب والوسائل وهو فى النهاية خلاف منهجى، أما التمزق عندنا فقد تجاوز الاختلاف فى الأسلوب والطريقة إلى ثقافة المجتمع بحيث أصبحنا نعيش وكأننا فى عصرين مختلفين.. ازدواجية فى الرؤى.. وهو بذلك

عمى زمنى.

نحن فى مفترق طرق.. أمامنا طريق الجمود وسجل أبطال الفرص الضائعة.. وطريق من يتخطاهم الزمن وتفاجئهم الأحداث.. وطريق من أعدوا العدة واستعدوا للرحلة إلى المستقبل.. فإذا ما اخترنا طريق المستقبل وهو الاختيار الحتمى الذى لا بديل عنه، فيجب علينا الاستعداد للرحيل، وأن نعد للرحلة وأن نجهز المؤن، والموارد، والمستلزمات. ويجب علينا أن نؤمن أنفسنا ونحصن أبناءنا، وأن نقوم بالحصول على المعلومات ورسم الخرائط اللازمة لهذه الرحلة، ويجب أن نتدرب على مهام المستقبل. كما يجب أن نتصرف بحرص بالغ إزاء الفعل ورد الفعل وأن نلتزم بالضبط الصارم للنفس والحذر الواعى فى عدم الانسياق فى انفعالات عاطفية، وأن نحدد بدقة ما نقول وما لا نقول.

إن رحلة المستقبل تقتضى منا بوصلة ومشكالاً .. بوصلة دقيقة تتميز بالسرعة البالغة فى الضبط والتحديد لتواكب التغيرات السريعة والمفاجئة والمتلاحقة.. ومشكالاً Kaleido-scope يرى الأحداث بزوايا مختلفة وتفسيرات متعددة ورؤى تتصف بالمرونة وتشجع على الإبداع وتسمح بالاختلاف، ذلك أن عالم الغد لا يخضع للمقاييس والرؤى الخطية أو الطولية أو القوالب الجامدة، وإنما يتميز بالتشابك والتعقيد الذى يصل إلى حد الفوضى والتداخل الذى يؤدى إلى الارتباك.

ولابد أن نشير هنا إلى أننا ونحن نعيد ضبط بوصلة المستقبل ونمهد لزمن قادم لا يمكن أن ننسى اعتبارات الحاضر

التى تحتم علينا أن نحافظ على استمرار العلاقات الدولية الطيبة، وأن نأخذ فى حسباننا ردود الفعل المحتملة ونحاول اتقاءها، وأن نتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، ذلك أننا فى زمن غاب فيه المنطق وأخذ العقل إجازة واعتزلت الشرعية الدولية بلا مقدمات ولا إخطار.. إن الحاضر ليس فقط حفاظا على ما هو قائم وإنما هو وقاية مما قد يكون وتأمين لفرص قادمة لم يحن أوانها بعد وطريق الوصول إليها مخفوف بالمخاطر. ومن هنا ونحن نتجه إلى المستقبل يجب أن نؤمن الحاضر، وأن نتحسس جيدا الطريق وأن نتجنب المفاجآت قدر الإمكان.

نحن لا نستطيع أن نفصل العمل الدبلوماسى والعلاقات الدولية والاستعداد للرحيل إلى المستقبل عن مشاكل الناس اليومية وعن متطلبات الحاضر الضرورية وعن العمل السياسى الذى يستطيع فى إطار فن تحقيق الممكن أن يؤمن الجبهة الداخلية وأن يساعد الناس على الصبر، وأن يفتح باب الأمل لقطاعات عريضة باتت تحس بكآبة وضيق، ونزيل الإحساس الذى بدأ يسرى بين بعض الناس بأنه لا أمل ولا مستقبل، ونتصدى للقوى التى غابت عنها الرؤية الصادقة وأعمت بصيرتها الأهواء والمصالح وضيق الأفق، وأصبحت تترصد لتغذية الفتن والتحريض على التذمر وترسيخ اللامبالاة واليأس بين الناس، وتلك مشاعر لا نستطيع أن نتحمل نتائجها خصوصا فى الفترة الراهنة، ولا نملك أن نتجاهلها لأن الجبهة الداخلية فى النهاية هى عدتنا وهى قوتنا الذاتية، وهى رصيدنا الاستراتيجى الذى يتحتم أن نستثمره أفضل استثمار، وأن ننمى فيه كل عوامل

الأمل، وضرورات العمل.

لقد حان الوقت لكى نراجع أنفسنا كعرب ومسلمين وأن نصارح بعضنا البعض بأننا قد ارتكبنا أخطاءً فادحة ندفع ثمنها الآن.. وليس هذا اتهاماً لأحد ولا إدانة لطرف بل هو نوع من ممارسة النقد الذاتى، فكلنا مسئول.. البعض منا أخطأ فى حق نفسه وأمته عامداً متعمداً وأخذته العزة بالإثم.. والبعض الآخر أخطأ الفهم وتجاوزته الأحداث وغافلته تغيرات قواعد اللعبة الدولية وعجز عن فهم المفردات الجديدة فى لغة النظام العالمى الجديد.. وآخرون فهموا وأشاحوا بوجوههم عن مواجهة الحقيقة أو تباطأت ردود أفعالهم وتخطتهم الأحداث.. والبعض لم يبذل الجهد الكافى فى تنوير مجتمعه، وشرح قضيته. والقلة القليلة فهمت وأدركت وحاولت ولم تجد أذناً صاغية أو عقولاً واعية.

ونحن جميعاً وأنا منهم قد حانت لنا ساعة مواجهة النفس بالحقيقة ومصارحتها بالمأساة .. كيف نرى عالم اليوم؟ ما موقفنا منه؟ هل لنا رؤية خاصة بنا، أم أننا نترك أنفسنا لوسائل الإعلام العالمية ونتناول الأمور كما تقدمها لنا؟ هل نريد أن نكون منافسين ومشاركين ولنا إرادة، أم مهمشين ومتفرجين ولا حول لنا ولا قوة؟ هل نريد أن نكون أو لا نكون؟ .. ما العمل؟

الفصل الثانى

قيم التقدم وعوامل نجاح الدول المتقدمة

لقد استطاع العالم المتقدم أن يتطور سريعاً من خلال تطبيق مجموعة من القيم والأساليب التى أصبحت فى وقتنا الحاضر ركائز أساسية للتطور والتقدم وهى الالتزام والإيمان بهدف، والإتقان فى العمل، وروح الفريق، والمنافسة الشريفة، واحترام العمل وقيمة العمل اليدوى، وتقديس العلم واحترام التعليم واتباع الأسلوب العلمى وسرعة تطبيق الاكتشافات العلمية فى الإنتاج، وتنمية الرصيد القومى المعرفى، والاهتمام بإنتاج البرمجيات، وزيادة نسبة المدخرات، والمرونة الصناعية، وتدعيم الديمقراطية، وحرية الرأى، وحق الاختلاف واحترام الرأى الآخر، فضلاً عن العدل والمساواة، واحترام الوقت وفن إدارته كمورد من أهم الموارد، والتسامح والتعاطف والنظافة.

كما قاموا بتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية كأحد أبرز قيم التقدم فى العالم لأنه مهما بذلت الدولة من جهد ومهما خصصت من موارد فإنها لن تستطيع أن تفى وحدها بالحاجات المتزايدة للتطوير فى عصر تتسارع فيه الخطى فى الاكتشافات العلمية، وتتسع دائرة التعليم واهتماماته ومتطلباته، وتتعقد فيه التكنولوجيا. فالعالم يتجه اليوم إلى الاقتصاد الحر، وإلى ما يسمى بالقطاع الثالث (المجتمع المدنى).. وفى ظل تقلص دور الحكومات وانتقال جزء كبير من مسئولياتها إلى القطاع الخاص، وإلى المجتمع المدني، يتعاظم دور الجمعيات غير الحكومية والتى

تقوم بالخدمات الأساسية المتعلقة بدعم التعليم والصحة والنظافة ورعاية المسنين، وتستطيع أن تقوم بأدوار رائدة ومبتكرة وبطريقة أفضل كثيراً من الطريقة التى تقوم بها الحكومة. ولهذا القطاع فى مصر دور تاريخي حيث أدى خدمات جليلة في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية وكان مثالاً لعطاء المصريين ولرغبتهم في خدمة المواطنين وفي خدمة الإنسانية عموماً.. لكننا ما زلنا فى حاجة إلى مزيد من مشاركة هذا القطاع الهام، **فالمنافسة الدولية تحتاج إلى قوة عمل متطورة وخبرات بمعايير ومقاييس دولية، وذلك لأن تكلفة استيراد وتوطين هذه الخبرات ذات المواصفات الدولية أكبر بكثير من مصاريف إعدادها محلياً، بالإضافة إلى أنها تفتقد عنصر الولاء والانتماء.** وبالتالى فإن رجال الأعمال إذا ساهموا فى تمويل وإعداد هذه القوة البشرية فهم بذلك يخططون للمستقبل، فالجدوى الاقتصادية لتلك المساهمة مؤكدة ولا تؤثر على قدرتهم فى سوق العمل. ولا شك أن الجهد التطوعى غير الحكومى القائم على حب الصالح العام والاهتمام به والرغبة فى خدمة الغير والعمل الذى يسير فى إطار روح الفريق سيضيف قوة ضخ جبارة سوف تساند الجهد الكبير الذى تبذله الدولة. لذلك نحن فى حاجة إلى خطة لمخاطبة الرأى العام.. إذ ينبغى أن تتبلور المسئولية الاجتماعية لرأس المال بطريقة أفضل فى المرحلة القادمة، **ونحن فى حاجة أيضاً إلى حملة قومية لتغيير ثقافة المجتمع وتبنى الأفكار الجديدة اللازمة للتطوير ومواكبة التغيير.**

ولكى ينجح عملنا يجب أن نجيد فن إدارة الموارد وأهمها تنظيم الوقت فهو أثمن ما يملكه الإنسان، وأن نتعلم احترام

الوقت والالتزام بالمواعيد، فالوقت قيمة حضارية، كما أنه موروث حضارى فى ثقافتنا العربية والإسلامية فالحكمة المأثورة تقول: "الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك"، ويقول شاعرنا العظيم أحمد شوقى:

دقات قلب المرء قائلة له .... إن الحياة دقائق وثوان .

والوقت قيمة اقتصادية وقيمة تقدم بل وقيمة تربوية تتمثل فى أن كل عمل له وقت بداية ونهاية. وهناك قانون يسمى "قانون ٢٠٪ إلى ٨٠٪" حيث ثبت أن استعمال الوقت دون تركيز يؤدى إلى إنجاز ٢٠٪ فقط من الأعمال و٨٠ ٪ من الأعمال لا يتم إنجازها.

وقد آن الأوان أن نعيد النظر فى ثقافة الاجتماعات السائدة فى كثير من مجتمعاتنا، فقد أصبحت اللجان مقبرة للأفكار والإنجازات، وأصبحت الاجتماعات مضيعة وإهداراً للوقت، ولابد أن نتذكر دائماً أن الاجتماعات تشبه الهواء الساخن الناتج عنها وأنها تتمدد كالهواء إلى المدى الذى نسمح به. وإذا لم نحدد مدة الاجتماعات فإنها تتحول إلى غول يبتلع الوقت والجهد ويقضى على الفكر والإبداع.

كما آن الأوان أن نحيى ثقافة الإتقان فى العمل، وأن نتخلص من رواسب سلوكيات اكتسبناها من أيام التخلف والاستعمار وهى التظاهر بالعمل. وكان هذا منطقياً يوماً من الأيام كرد فعل لعدم الرغبة فى التعاون مع الغاصب أو المحتل وكمظهر من مظاهر العصيان المدنى تجاه ظالم لا نستطيع مواجهته أو مخالفته. أما الآن فلا بديل عن قيم الإتقان سبيلاً إلى التقدم والتميز، وميزة تنافسية فى السوق الدولية. ولعلنا نقتدى بحديث الرسول صلى

الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

ومن ناحية أخرى فإنه لابد أن ننمى فى المجتمع بأسره وفى كافة مجالات العمل الوطنى قيمة التدريب المستمر، وفكرة التدريب أثناء العمل، وثقافة التعلم الدائم. إن المجتمع المتعلم هو المجتمع الناجح والقادر على المنافسة فى عالم اليوم. ومن مأثور القول : (لايزال الإنسان عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه علم فقد جهل).

إذن أمامنا عمل كبير حتى نصل إلى ما نصبو إليه، وأهم ما يجب أن نتحلى به هو الإرادة، فهناك حكمة مأثورة تقول "إذا كنت تتصور أنك لا تستطيع أن تنجح فمن المؤكد أنك لن تنجح، وإذا كنت تريد أن تفعل شيئاً ولكنك تتشكك فى إمكان حدوثه فمن المقطوع به أنك لن تستطيع أن تفعله"، ونتائج معارك الحياة لا تذهب عادة إلى الأقوى أو إلى الأسرع، ولكنها تُحسم لصالح من درس وخطط .. حَدَّد وصوَّب .. استثمر ذكاءه العملى والعاطفى واجتهد .. جد فوجد .. وثق بنفسه وآمن بربه فانتصر.." فاستجاب لهم ربهم أنى لا أُضيعُ عمل عاملٍ منكم من ذكر أو أنثى" صدق الله العظيم.

الفصل الثالث

دور الدولة فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة

علينا أن نواجه أنفسنا بحقيقة مؤلمة هى أن السنوات القليلة القادمة سنوات قاسية مليئة بالمفاجآت غير السارة ومشاكل متشابكة بل وتحديات ومخاطر حقيقية.. وعلينا أن نبدأ فى مواجهة مشاكل داخلية ملحة.. الأزمة الاقتصادية حتى وإن كانت جزءاً من ظاهرة عالمية.. أزمة الشباب والتى تتجسد فى تآكل الثقة فى كثير من المسلمات والقيادات، ومخاطر ضعف الهوية فى مواجهة العولمة، والعزوف عن العمل العام، وتزايد الإحساس بالمادية، وضعف الأمل فى المستقبل، واهتزاز القدوة، والفراغ السياسى.. **علينا أن نستمر وبكل قوة فى ملاحقة الفساد الذى يؤدى إلى فقدان الثقة فى الدولة، وضياع الأمل فى الحق والعدل، والإحساس بالغربة المكانية والانطواء، وضعف الانتماء وما قد ينتج عن ذلك من عصيان مدنى فى نهاية الأمر.**

وهنا يتجسد دور الدولة.. فدورها لا ينمحى.. قد يتغير، ولكنه لا يتقلص، ويستلزم ذلك ضرورة مشاركة الدولة مع القطاع الخاص فى دعم المجتمع المدنى (القطاع الثالث) والعمل التطوعى والجمعيات غير الحكومية التى تؤدى الخدمات الإنسانية التى قد تعجز الحكومة عن تأديتها على الوجه الأكمل.. فقد قال «جيرمى رفكن» "Jeremy Rifkin" أنه ما لم تتفق الحكومة والقطاع الخاص على تمويل هذا القطاع الثالث ليؤدى تلك الخدمات فإنهم سينفقون أكثر على بناء السجون لاستيعاب

المجرمين الذين سينشئون نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وغياب الخدمات الأساسية لقطاعات محرومة وزيادة ظاهرة التذمر، والغربة المكانية، والتطرف والإرهاب.

وقد كان الرئيس مبارك سباقاً إلى التنبيه إلى دور الدولة الحاسم والمتغير فى إطار الانتقال إلى الاقتصاد الحر والعلاقات الدولية فى زمن العولمة. ونبه الرئيس فى خطابه لمجلسى الشعب والشورى عام ١٩٩٨ إلى أهمية دور الدولة فى ضبط مسار المجتمع والحفاظ على مصالح الدولة العليا والحفاظ على التوازن المطلوب بين مصالح كل فئات المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك دور الدولة فى حماية المستهلك ومواجهة ارتفاع الأسعار والحد من البطالة. كما أكد على ذلك فى خطاباته أمام مجلسى الشعب والشورى فى أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.

لقد كان دور الدولة فى السابق يتمثل فى التخطيط وفى الإدارة وفى القطاع العام والنشاط الاقتصادى وفى أداء معظم الخدمات فضلاً عن الحفاظ على النسيج الوطنى والهوية والوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع.. **أما الآن ونحن فى مرحلة الاقتصاد الحر فإن دور الدولة يختلف عما كان عليه فى مرحلة الاقتصاد الموجه. فهو يميل إلى أن يكون دور قائد الدفة، ودور من يخطط ويراقب ويتابع ولكنه لا ينشغل بالتنفيذ والمشاركة الفعلية فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص أو المجتمع المدنى.. ويبقى دور الدولة فى رعاية ما يسمى بالصالح العام "Welfare State" أو الحفاظ على الرضاء الاجتماعى العام والتوازن بين المصالح المختلفة ورعاية غير القادرين والمهمشين**

الذين هم أهم عوامل الاستقرار وأقوى محاور التأمين للاستثمار وتدعيم قدرة الاقتصاد الحر والقطاع الخاص على النمو والبقاء، وفى الوقت نفسه تشجيع المبادرات الخاصة وتدعيم قوى السوق، مع حماية محدودى الدخل. ولابد من وجود مؤسسات وبرامج وآليات لكفالة الحد الأدنى من الخدمات الإنسانية لغير القادرين، وإعادة تأهيل من يقع فريسة للتحولات الاجتماعية الخطيرة بحيث نمكنهم من العودة إلى عجلة الإنتاج وإلى الحياة الاجتماعية السليمة.

إن واجب الدولة يحتم عليها أن تمنع الاحتكار، وأن تحدث توازنا بين المصالح المختلفة، وأن تمنع سيطرة رأس المال على الحكم وشراء الأصوات الانتخابية. كما يجب أن يظهر دورها جليا فى محاولة ضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع ومنع ما قد يحدث من تفاوت كبير فى مستوى الثروات والدخول بين قمة المجتمع وقاعه، وما يترتب على ذلك من احتمالات الصدام الاجتماعى والتناحر بين الشرائح المختلفة .. فيجب على الدولة أن تحدث التوازن بين مقتضيات إطلاق فرص الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص وإطلاق المبادءة الفردية والقضاء على ما قد ينشأ من فروق ضخمة فى قدرات الأفراد وإمكاناتهم وحقوقهم الواقعية وإلى افتئات واقعى على تكافؤ الفرص، وبين مقتضيات الديمقراطية التى هى مبنية على حقوق متساوية للمواطنين تتمثل فى صوت انتخابى لكل فرد، ومبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات. فمن الثابت تاريخياً أن التفاوت الصارخ بين شرائح المجتمع وفساته فى أى نظام والغياب المستفز للتقارب بين طبقات المجتمع كان العنصر الرئيسى لسقوط كل الامبراطوريات

والقوى الكبرى فى كافة مراحل التاريخ وأن الأذكياء فى المجتمع الرأسمالى فى القرنين الأخيرين استطاعوا ببصيرتهم المستقبلية واهتمامهم بالآخرين أن يُجنبوا الرأسمالية مصيراً كان متوقعاً من الكثيرين، وأنهم تجاوزوا بذلك أزمات لم يستطع منتقدوهم من أصحاب الفكر الماركسى أن يتجنبوه لأنظمتهم.

ويبقى دوَر الدولة وتزداد أهميته فى الحفاظ على النسيج الوطنى ودعم الوحدة الوطنية وترسيخ الهوية والحفاظ على القيم الأصيلة وصيانة تكافؤ الفرص والتصدى للفساد والانحراف، كما يزداد دورها أيضاً فى مواجهة التحديات على الصعيدين العربى والعالمى، فعلى الصعيد العربى أمامنا معادلة صعبة ولكنها ليست مستحيلة وهى ضرورة ضبط رد الفعل الوطنى والقومى تجاه ما يواجهه الوطن العربى من أحداث فى إطار حسابات دقيقة لردود الأفعال الدولية والأمريكية بصفة خاصة، وتأثيراتها المحتملة على الأمن القومى المصرى، وأثرها على إمكانات النمو الاقتصادى والاستثمار فى بلادنا.. ووجوب المحافظة على التوازن الحرج بين الدور العربى والإقليمى لمصر وهو ضرورة قومية وتاريخية وأخلاقية وبين أخطار المواجهة الإسرائيلية والأمريكية.. وعلى الصعيد العالمى علينا أن نستفيد استفادة مبكرة من التغيرات المستقبلية فى موازين القوى الدولية فى إطار علاقاتنا الدولية فى هذه المرحلة، وفى إطار المعايير المفروضة دولياً من القطب الأعظم. **ومن ثم فلابد من تغليب ضرورات الأمن القومى المصرى بالدرجة الأولى، فلا شك أننا نواجه موقفاً شديد الخطورة والتعقيد وهو سيطرة هذا القطب الأعظم على العالم، وذلك وضع يجب أن نتعامل معه بواقعية**

وفى تقديرى سيستمر لسنوات.. ولكن المصلحة العامة وحسن إدراك الأمور تقتضى منا أن نستعد لما بعد هذه المرحلة. فما لا يمكن علاجه يجب أن نتحمله، ولكن ما يمكن الوقاية منه يجب أن نتداركه.

وما زال أمامنا جهد شاق نبذله فى مواصلة الاتصال بالقطب الأعظم والدول المتقدمة فى إطار حوار عقلانى يركز فقط على المصالح المشتركة العاجلة والآجلة ولا يمل من التركيز على التطورات المستقبلية التى تتعلق بمصالحهم.. ما زال أمامنا عمل شاق فى التعرف على العقلاء والمفكرين الذين لا يخلو منهم أى مجتمع مهما أصابه من غرور أو ركبه من العناد، وإقامة جسور من التفاهم والحوار معهم.. ما زالت أمامنا مهمة معقدة هى إيجاد محاور عمل مشترك تؤدى بنا ولو بعد حين إلى رؤية متماثلة تصل بنا جميعاً إلى السلام.. ما زال أمامنا واجب مقدس فى إقناع من تسلطت عليهم الفطرسة وجمحت بهم القوة بأننا لا نكره أحداً وأن عقيدتنا تدين اللدادة فى الخصومة وأن الحياة تتسع للجميع وأن العنف والحقد يأكل فى النهاية صاحبه.

وفى تقديرى فهناك قوى صاعدة فى العالم بدأت تستعيد قوة دفعها وهناك إرهاصات واضحة على أنها ستتبوأ مكانتها فى عالم متعدد الكيانات وبه قدر أكبر من التوازن فى فترة لا تتعدى عشر سنين أو خمس عشرة سنة. وأولى هذه القوى هى الصين.. شعب تعداده ١,٣ مليار نسمة ولا زال - فى عالم يموج بالتغيرات والاضطرابات - يحتفظ بتماسكه إلى حد بعيد، ويجدد قياداته بهدوء واضطراد ويتقدم من يوم إلى آخر بسرعة غير مألوفة. وفى هذا المقام تحضرنى واقعة بالغة الدلالة فلقد

أتيح لى أن أحضر بناء على دعوة من الرئيس الصينى جيانج تسه مين Jiang Zemin أولمبياد الجامعات العالمى الذى أقيم فى بكين فى أغسطس٢٠٠١ وتجرى العادة فى مثل هذه المناسبات على أن يتبادل عداؤون حمل الشعلة حتى يصلوا إلى الاستاد ثم يصعد الأخير فيهم إلى منصة عالية بها مواد قابلة للاشتعال ليشعل بالشعلة الأوليمبية الشعلة الكبيرة التى تُرى فى كل أنحاء بكين وعندما وصل العداء الأخير إلى قاعدة المنصة العالية لم يصعد إلى المنصة وإنما ارتفعت من أرض الاستاد سفينة فضاء صغيرة وصلت إلى ارتفاع عدة كيلومترات ثم أطلقت صاروخاً واحداً موجهاً بالليزر أشعل الشعلة الأولمبية الكبيرة. ولا أدرى لماذا خطر لى فى هذا الوقت أن هذا الاستعراض هو رد سلمى وطريف على مبادرة "حرب النجوم".. وفى الأيام الأخيرة تناقلت وكالات الأنباء أن الصين قد أطلقت قمراً صناعياً إلى الفضاء. **وهكذا تتوالى الشواهد على حجم الدور الذى يمكن أن تلعبه الصين فى السنوات القادمة. ففى السنوات العشرين الأخيرة كان معدل نمو الصين الاقتصادى السنوى يتجاوز الـ١٠٪ فى كثير من الأحيان ، والبيانات المتاحة طبقاً لـ ALMANAC الأمريكى تقدر الدخل القومى الإجمالى للصين بنحو ٤,٥ تريليون دولار وهو رقم يقترب بسرعة من الدخل القومى الأمريكى كما أن الميزان التجارى بين الصين وأمريكا عام ٢٠٠٢ يشير إلى وجود فائض قدره ٩٣,٦ مليار دولار لصالح الصين.. بالإضافة إلى أن هناك جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادى غير المحصور أو البعيد عن الرصد الرسمى، وهناك أيضاً الجالية الصينية الضخمة التى تقدر بأكثر من ٥٠ مليون صينى يعيشون فى أماكن**

مختلفة من العالم ولا يزال ولاؤهم للصين قوياً ومتيناً ويمثلون قوة اقتصادية ضخمة حجم ثروتها يتعدى ٣ تريليون دولار.. كما أن هناك إرهاصات بأن التنين الأصفر ستتسع رقعة نفوذه وربما كيانه نفسه إلى مناطق مجاورة تتشابه ظروفها وتتقارب مصالحها وتربطها بالصين الأم وحدة اللغة وتوافق العادات واختلاط الأنساب وتشابه الحياة الاجتماعية والظروف الجغرافية. كما تشد بعضها إلى بعض أوتاد من تاريخ مشترك وتجارب واحدة. ويؤكد ذلك ظاهرة تفوق الصين فى الرياضيات والعلوم فى كثير من المسابقات. وكذلك جذور الفن التى تتجلى باستمرار عبر عصور الحضارة الصينية، ثم المد العلمى المعاصر والذى انعكس فى بعثات بأعداد هائلة إلى الولايات المتحدة وأوروبا كان معظمهم فى القرن الماضى لا يعودون إلى وطنهم الأم، ولكن فى السنوات الأخيرة من القرن زادت نسبة عودة هؤلاء العلماء والباحثين حاملين رصيداً ضخماً من المعرفة والخبرة، مشكلين حشداً كبيراً من العلماء فى المجالات الحساسة للتقدم البشرى. كما أن التوافق الغريب الذى استطاعت دولة "شيوعية" أن تحققه مع تجارب ناجحة بكل المقاييس للاقتصاد الحر هو أمر يشكل قوة دفع كبيرة لهذا النجم الصاعد الذى لا تنقصه الحنكة السياسية ولا القدرة على المناورة والمرونة اللازمة فى هذه الفترة الحساسة من التاريخ.

والقوة الصاعدة الثانية هى الاتحاد الأوروبى.. بالعضلات الألمانية الضخمة وهى قوة الاقتصاد فى عصرنا هذا.. وبالبراعة المالية للإنجليز.. وبالموهبة الفنية والثقافية التى تمثلها فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى الرصيد الضخم من المعرفة خاصة فى

العلوم الأساسية، والخبرات الفضائية والنووية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، والتى هى فى طريقها فيما أعتقد إلى أن تكون رصيدا استراتيجيا للاتحاد الأوروبى.. إن هذا التجمع البشرى الضخم الذى يقارب المليار من البشر وبهذا الرصيد القومى للمعرفة والجذور العميقة للثقافة والفن يشكل كيانا يرشحه كمنافس خطير فى الحلبة الدولية.

ولعل بعض المواقف التى اتخذتها أوروبا تجاه بعض الأحداث الدولية وخاصة فى الشرق الأوسط تنهض دليلاً على عراقة هذه القوة الصاعدة وعمقها الثقافى، وتكشف فى الوقت نفسه عن إرهاصات وخلافات وتوازنات مَتغيرة فى إطار تَشَكُّل نظام عالمى جديد متعدد الأقطاب.

ونحن نملك رصيدا تاريخيا وصلات قديمة ومصالح مشتركة وإمكانات كبيرة تعود بالنفع على كل الأطراف مع هذه النجوم الصاعدة.. والمهم أن نبدأ فى وقت قريب بأسرع ما يمكن فى تدعيم جسور التفاهم والصداقة والمصلحة المشتركة مع هذه الأطراف أو مع بعض المحاور المهمة فيها مثل الصين، ودول الاتحاد السوفيتى الأسبق الإسلامية، وفرنسا وإيطاليا وألمانيا حتى نصبح حلفاء استراتيجيين يمكن أن نفيد من هذه العلاقات عندما تكون هذه القوى عاملا حاسماً فى التوازن الدولى.

ولكى نغير موقعنا على الخريطة العالمية يجب أن نعكف على بناء قوتنا الذاتية فى هدوء وبغير ضجيج، وأن نركز على مواطن القوة الكامنة فى البشر والمكان والزمان، وأن نتسلح بقوة رصد دقيقة للفرص والإرهاصات والتحولات القادمة، وأن نتفوق فى المجالات التى لها ميزة تنافسية.

الفصل الرابع

بناء القوة الذاتية

قال تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شئ فى سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون» (١) .

ويجب ونحن نتفهم الآية الكريمة أن نتنبه إلى أمرين..

الأول: أن القوة المعاصرة هى قوة العلم والمعرفة وأنها هى رباط الخيل فى زمننا هذا وهى مربط الفرس وبيت القصيد.

والثانى: هو أن الله سبحانه وتعالى يقول «ترهبون به عدو الله» فالهدف من القوة ليس استعمالها وليس استفاذها، وإنما هو هدف أسمى وأكثر إنسانية. هو مجرد إرهاب العدو ومنعه من التفكير فى الحرب وإقناعه باستحالة تحقيق المكاسب غير العادلة عن طريق استعمال القوة. فالقوة التى تؤتى ثمارها وتحدث مفعولها وهى سليمة مصونة أفضل بكثير من القوة التى تُستنفد لتصل لأهدافها وتحقق مرادها. فبجانب هذا المغزى الإنساني من الحفاظ على الأرواح وتجنيب كل الأطراف الهلاك والدمار فإنه يحافظ أيضاً على ثروات البشر وقدراتهم من التبدد والضياع، ويحتفظ للأجيال القادمة بفائض ضخم من ثروة الوطن ورصيده الاستراتيجى.

---

١ ـ سورة الأنفال آية (٦٠) .

تنمية الثروة البشرية

يجب النظر إلى الإنسان على أنه عنصر أساسى فى التنمية الدائمة.. فهو أداتها.. وهو هدفها فى نفس الوقت.. وتنميته ليست مجرد تنمية تكنولوجية فحسب.. بل هى أيضاً تنمية فى المجالات الاجتماعية، والثقافية، والفنية، والأخلاقية.. وغيرها من المجالات الإنسانية المختلفة. وتعتمد ثروة الأمم على قيمة ما تملكه من الثروة البشرية، وليس كما كانت فى الماضى على قدر ما تملكه من ثروات أو موارد طبيعية، فنجد مثلاً دولة كاليابان - أو كوريا الجنوبية أو ماليزيا وغيرهم من الدول - لا تملك من الموارد الطبيعية الكثير حيث تستورد البترول والفحم والغاز والحديد والمواد الأخرى، إلا أنها استطاعت أن تحقق ثورة فى نوعية البشر.. وتغيير نوعية البشر لا يأتى بالتغنى بوجوب التغيير والثورة وإنما عن طريق التعليم فى مرحلة التكوين.. لذلك لابد أن نصل إلى كيفية تغيير تكوين البشر بحيث يكونون مختلفين عنا وعمن سبقونا.. يجب أن نعرف كيفية مواجهة التهديدات والتحديات وكيفية اللحاق بالأمم الأخرى لأننا ندخل فى سباق مستمر مع كافة الدول على الصعيد الاقتصادى، والثقافى، والفنى، والفكرى، والسياسى، والدبلوماسى. خاصة وأن الثروة البشرية هى ميزتنا النسبية منذ زمن الزراعنة الذين أنشأوا أول وأعظم حضارة فى التاريخ.. إن أبناء هذا الوطن هم ثروته الحقيقية وهم خير أجناد الأرض. ولقد أَثْرَت العمالة المصرية المتعلمة المهاجرة، المنطقة من حولنا، وكانت رصيدنا فى سنوات القحط ومصدراً أساسياً للعملة الصعبة فى مراحل الكساد والانكماش.

ما زلنا فى ظل مستوى وخبرات وقدرات ثروتنا البشرية مضطرين إلى اعتبار المؤشر العددى لهذه الثروة والتزايد السنوى لهذه القوة مشكلة يستلزم العمل على الحد منها.. وذلك أمر طبيعى فى ظل الظروف الحالية التى جعلت من الزيادة السكانية خطراً يبتلع كل عوائد التنمية، فى حين أن الأمل هو تدعيم هذه الثروة بخبرات وقدرات عالية تمكنها من خلق فرص عمل جديدة والمشاركة فى الإبداع والابتكار وانتشار التعمير وغزو الصحراء.. كما يجب أن نجعلها فى ميزان قوتنا التنافسية فمساحة أرضنا والثروات الطبيعية الموجودة بها والمزايا النسبية التى حبانا الله بها كان يجب أن تؤدى إلى اعتبارنا الثروة البشرية وتزايدها ميزة تنافسية لهذا الوطن، فقد صنعت الثروة البشرية فى عصر الفراعنة أكبر وأعرق حضارة فى العالم عرفها التاريخ فى ذلك الوقت، فقد كان عدد سكان مصر فى عصر الفراعنة ٣٠ مليون نسمة أى ما يعادل تقريباً ١١٪ من سكان العالم.. ولكن فى ظل الظروف الحالية ولسنوات غير قليلة قادمة فلا مفر أمامنا من أن نتبع سياسة سكانية صارمة نحد فيها من الانفجار السكانى إلى أن نستطيع أن نجعل من كل فرد فى هذه الأمة ذكراً أو أنثى، طفلاً أو بالغاً، سليماً أو معوقاً- قوة مضافة إلى الرصيد القومى المعرفى وجهداً محققاً فى بناء مصر الحديثة، وهو ما يعيدنا إلى قضية تطوير التعليم والتدريب.

فالعملية التعليمية المطورة أصبحت ضرورة من أهم ضرورات تنمية الثروة البشرية فى وقتنا الحاضر نظراً لما تتضمنه من أبعاد تتصل بالقيم والاتجاهات وأنماط السلوك، وبأساليب الإنتاج والاستهلاك، وإعداد القوى البشرية اللازمة

لتحقيق النمو الاقتصادى الأمر الذى يتطلب تغييراً شاملاً فى ثقافة المجتمع وسلوكياته تجاه التعليم ومتطلباته وأهدافه ووسائل ضبط جودته وتقويمه حيث أصبح التعليم وثيق الصلة "ببنية المهن" فى المجتمع بعد أن كان يوماً ما يُعِد فقط الصفوة المثقفة المترفعة عن العمل.

وبادئ ذى بدء فإن تطوير التعليم فى مصر يواجه تحديين كبيرين أولهما الفجوة التمويلية الضخمة التى تباعد بين الطموحات المشروعة والأهداف الإستراتيجية التى يتعين الوصول إليها وبين حجم التمويل المتوافر حالياً. انظر جدول الإنفاق العام على التعليم.(*) وفى هذا الشأن فلا بديل عن أساليب غير تقليدية ورؤية جديدة تتعلق بحجم وأسلوب التمويل. إن زيادة المشاركة المجتمعية فى تمويل التعليم أو المسئولية الاجتماعية لرأس المال وترشيد المجانية فيما بعد التعليم الأساسى وإنشاء المدارس التعاونية هى خيارات يتعين بحثها بجدية إلى جانب الاستمرار فى زيادة مخصصات الدولة للتعليم. إن مؤتمر قمة التعليم الذى شاركت مصر فيه عام ١٩٩٣م فى نيودلهى بتنظيم من اليونسكو كان أحد قراراته الهامة رفع نسبة مخصصات التعليم من الناتج القومى إلى ٦٪، وهو أمر من شأنه تدعيم إمكانات التعليم وتطويره بشكل فعال فى مصر.

وإلى جانب ذلك فإنه من الضرورى أيضاً البحث بجدية فى ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة تحقق وفراً فى الإنفاق وتقلل من

(*) انظر جدول رقم (١٦) بملحق الجداول ص (٢٠٣).

الفاقد أياً كان قدره. وثانى هذه التحديات هو الحاجة الماسة إلى تغيير ثقافة المجتمع تجاه التعليم.

إن عملية التعليم عملية متكاملة لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادى وحده وإنما تتعداه إلى التنمية الثقافية والاجتماعية أى أنها تنمية شاملة لا يستطيع المجتمع تحقيقها إلا إذا اتخذ من التعليم أداة ووسيلة فعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقيم سليمة. فمن المعروف أن عملية التنمية تتطلب تغييرات عديدة فى السلوك الاجتماعى القائم وفى ثقافة المجتمع وفى أساليب الإنتاج والاستهلاك المتبعة. وكثيراً ما تكون الممارسات الاجتماعية ذاتها سبباً فى حدوث التخلف وعائقاً من عوائق التقدم. ولذا كان من الضرورى أحياناً التخلص من بعض هذه الممارسات لتمكين القوى الاجتماعية القادرة على التطور من أن تلعب دورها فى دفع المجتمع للأمام. ويتطلب هذا جهداً مكثفاً ومدروساً يوجه نحو تكوين وترسيخ اتجاهات وقيم جديدة تستجيب لمطالب التنمية ولا تكون عائقاً فى سبيلها.

ونحن بلد به شرائح كبيرة - تمثل جزءاً من ثروتنا البشرية - ما زالت تتخطى حد الفقر، وإدخالهم فى المؤسسة التعليمية وإلزامهم بالتعليم مسألة تتعلق بالأمن وبالسلام الاجتماعى لأن هذه الشرائح لو تركت لشأنها لن تتعلم. ففى جنوب الوادى على سبيل المثال يوجد أطفال صغار لا يلبسون أحذية وأطفال يسقطون فى طابور الصباح فاقدى الوعى لعدم تناولهم طعام العشاء والإفطار. ويوضح الجدول الإحصائى أمراض سوء

(*) أنظر جدول (١٧) بملحق الجداول صفحة (٢٠٤) .

التغذية للأطفال فى بعض الدول..(*) **إن مسئولية المجتمع هى أن يرعى تلك الشرائح لأنهم إذا تركوا سيصبحون خطراً على الدولة وأمنها القومى وعلى السلام الاجتماعى.** وإهمال هذه الشرائح هو إهدار خطير لثروتنا البشرية وتهديد لقدرتنا التنافسية، ويمكن تشبيهه بدولة تريد دخول كأس العالم لكرة القدم وتختار خمسة أو ستة من أعظم اللاعبين ولم تستطع إيجاد غيرهم وتدخل ضد أحد عشر لاعباً قد يكونون فى مستوى متوسط، والنتيجة معروفة أن الفريق المكتمل العدد سوف يهزم الفريق المكون من خمسة أو ستة من أعظم اللاعبين. ولذلك لا تستطيع دولة أن تدخل بشريحة غير مكتملة فإذا نحن فرضنا أسلوباً يحرم هذه الفئة من التعليم فإننا بذلك نهمش جزءاً من قوتنا البشرية.

إن إكساب الطالب أو الطفل قدرات التعلم الذاتى مسألة مهمة جداً، وإعداد المواطن القادر على مواجهة الحياة فى مجتمع ديمقراطى، وتمكينه من معرفة حقوقه وواجباته، وتدريبه على ممارسة هذه الحقوق والواجبات، ومعرفته بمؤسسات المجتمع السياسية والقانونية والمالية والإدارية، ومشاركته فى ترسيخ ثقافة وحضارة المجتمع، واستعداده للخدمة العامة فى إطار هذا المجتمع مسألة أساسية فى تنمية الثروة البشرية، **وهناك مجموعة من الآمال والأهداف الكبرى التى يجب تحقيقها فى هذا المجال وهى:**

١- تكافؤ الفرص
٢- التوسع فى التعليم
٣- التعليم للتميز والتميز للجميع

٤- الجودة الشاملة

٥- تنمية الطفولة المبكرة

الهدف الأول تكافؤ الفرص وهو مبدأ نحن متفقون عليه ويجب أن نحرص على تطبيقه وصيانته وحمايته بكل الطرق، ويستلزم منا استكمال البنية الأساسية للمعرفة لمواجهة هذه المنافسة العالمية الضارية، وذلك بالقضاء على الأمية لأن محو الأمية هو بداية أساسية ونقطة انطلاق محورية فى سبيل دعم البنية الأساسية للمعرفة، فلا يعقل ونحن نتكلم عن استكمال البنية الأساسية للمعرفة أن نقبل بداية تهميش نسبة مئوية من المواطنين ذوى القدرة المتدنية والمهمشين عملياً عن متابعة مقتضيات التقدم والتطور، وعاجزين فعلياً عن المشاركة فى بناء وتدعيم الرصيد القومى للمعرفة ويشكلون عملياً إهداراً خطيراً للثروة البشرية وبطالة فاضحة لجزء من قوة العمل المصرية.

إن الإنفاق على محو الأمية مهما بلغت تكاليفه يتضاءل بجانب ما يمكن توفيره من فاقد قومى مهدر حتى الآن نتيجة ضعف إنتاجية الأميين: (انتقاص إنتاجية المتعلمين بوجود أميين معهم - تكاليف تلوث البيئة - تكاليف سوء استخدام المرافق العامة - تكاليف الرعاية الطبية اللازمة لمواجهة نتائج الجهل وعدم الدراية بالجانب الوقائى وتدنى العادات الصحية السليمة - تكاليف تنظيم الأسرة - تكاليف التطرف والإرهاب التى يمكن أن تعد الأمية رافداً أساسياً من روافدها). لذلك يجب رفع قدرات وخبرات هذه الثروة البشرية إلى المعايير العالمية فنحن لا نملك حرية التعامل بمعايير محلية فى مسابقة عالمية، ولا نملك ترف ترك شريحة من المصريين دون أن نستعين بها أو نقطع

عليها خط الرجعة فى أن تكون قوة منتجة فى هذا السباق العالمى.. لأن هذا يعد نوعاً من الانتحار، ولا نملك ترف أن ندخل بقوتنا البشرية منقوصة إلى هذه المنافسة العالمية. فمقدار قدرتنا على حشد الثروة البشرية بأكملها هو معيار أساسى لقدرتنا على المنافسة العالمية. إن الظروف المحلية سواء كانت مناخية أو اقتصادية أو اجتماعية هى ظروف تخصنا نحن ولا تخص العالم، ولا يجوز أن نتعلل بها.. فعندما ننافس فى سوق دولية لن تقبل هذه السوق منا أعذاراً ولن تقبل منا شهادة فقر أو شهادة عجز ولن تقبل منا شهادة مرضية ولن تعطينا ميزات لا تعطيها لدول العالم الأخرى، فنحن كلنا فى منافسة مفتوحة.. وهذه المشاكل المحلية تصلح أن تكون مجالاً للمناقشة بيننا لكى نستطيع أن نتغلب عليها، ولكن لا تصلح بأى حال من الأحوال أن تكون مبررا أمام السوق الدولية لكى تشفع لنا فى عدم الأخذ بالنظم الجديدة أو لغة العالم الذى نعيش فيه حالياً.

الهدف الثانى هو التوسع فى التعليم الذى يقتضى الإلزام الكامل لكل الأطفال فى سن التعليم، فقد وصلت نسبة الاستيعاب إلى ١٠١,٧٪ وانخفضت نسبة التسرب فى التعليم الابتدائى إلى ٠,٨٧٪ بعد أن كانت ٣,٨٥٪ سنة ١٩٩١ ووصلت نسب التسرب فى التعليم الإعدادى إلى٣,٠٢ ٪ بعد أن كانت ١٠,٨١٪ سنة ١٩٩١، ولكن معظم هذه التغيرات تغيرات كمية. وقد جاء الوقت لنركز على التغيرات الكيفية للجودة، وليس معنى هذا أننا لم نحقق ارتفاعاً فى معدلاتها، فالجهد الذى بذل فى تطوير المناهج وتدريب المعلمين وإدخال تكنولوجيا التعليم حقق نقلة نوعية ولكن ليس بالقدر الذى نتمناه. كما يجب إعطاء

فرص للاستمرار فى التعليم لأكبر عدد من السنوات لأن مستوى التعليم يؤثر على فرص العمل المتاحة ويؤثر على قدرة الإنسان الاقتصادية وعلى مركزه الاجتماعى، وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنه إذا كان متوسط سنوات التعليم للمواطن على مستوى أى دولة ست سنوات فقط لا يحدث فيها تقدم اقتصادي، وإذا كان من ست إلى تسع سنوات يحدث بعض التقدم الاقتصادى، أما الدول التى استطاعت أن تحقق استمرار التعليم لفترة أكثر من تسع سنوات كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وإنجلترا فقد حدث فيها انطلاق اقتصادى مؤكد. وهذا مرتبط أيضاً بالإنفاق على التعليم، فهناك دراسة للبنك الدولى تؤكد أنه إذا أنفق على الطالب أقل من ٥٠٠ دولار لا يحدث تقدم اقتصادى ملموس، ومن ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار يحدث تقدم اقتصادى محدود وأكثر من ٥٠٠٠ دولار يحدث انطلاق اقتصادى بلا حدود، فهذا المبدأ مهم جداً يجب أخذه فى الاعتبار. ويشير الجدولان الإحصائيان إلى نسبة الإنفاق على الطالب فى مرحلة التعليم الأساسى، وفى مرحلة التعليم الجامعى فى بعض الدول.(*) إن حشد كل الثروة البشرية المصرية فى منظومة التعليم والتعلم هدف يتعين الوصول إليه بأسرع ما يمكن، وهو ما يقتضى وقف التسرب من التعليم نهائياً والقضاء على الأمية وزيادة سنوات التعليم للفرد وزيادة شريحة التعليم الجامعى. وتوضح الجداول الإحصائية السلم التعليمى، التعليم الجامعى للطالبات، الالتحاق بالتعليم الجامعى، الطلبة

(*) أنظر الجداول (١٨ ، ١٩) بملحق الدجداول صفحة (٢٠٥ : ٢٠٦) .

الجامعيون فى العلوم والرياضيات والهندسة من إجمالى طلاب الجامعات فى بعض الدول.(*)

الهدف الثالث هو مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع لأننا اليوم مع سيادة نظام العولمة وبعد أن أصبحت قدراً محتوماً يجب أن نتساءل هل ندخلها فاعلين قادرين منافسين؟ أم ندخلها مهمشين ضائعين يائسين؟ إن الدولة الجادة التى تدخل فى هذه المنافسة الدولية ويكون لها مكان فى هذا السباق لابد وأن تعبئ قوتها البشرية بلا استثناء وأن ترفع قدرتها إلى أعلى مستويات الكفاءة والخبرة بحيث تشكل لنفسها ميزة تنافسية Competitive Edge على المستوى العالمى. **ومن هنا فإن مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع لم يعد شعاراً ترفياً أو حلماً من الأحلام إنما أصبح ضرورة بقاء وضرورة للأمن القومى المصرى والمنافسة العالمية، فلا مكان فى هذا العالم للجهلاء أو أنصاف المتعلمين ولا مجال للصدارة فيه إلا للمتميزين والمبدعين. ولذلك فقد وضع الرئيس حسنى مبارك هذا المبدأ فى الوثيقة الثانية لعقد الطفل المصرى وأكد على أنه هو هدف التعليم فى المرحلة الحالية والمقبلة.**

الهدف الرابع هو تحقيق مبدأ الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) وهو مرتبط إلى حد كبير بالتعليم للتميز. فالعالم كله اليوم فى إطار النظام العالمى الجديد الذى اجتاح كل الحواجز والسدود والحدود يعتنق مبدأ الجودة الشاملة.. وبالتالى فالعالم كله مشترك فى صراع رهيب فى سوق

(*) أنظر الجداول (٢٠ ، ٢٤) بملحق الدجداول صفحة (٢٠٧ : ٢١١) .

عالمية واحدة تتنافس فيها كل الدول، وليس أمامها من سبيل إلا تحقيق مبدأ الجودة الشاملة الذى يتطلب أن ينجح نظام التعليم فى تعظيم قدرة الإنسان المشارك فى عملية التنمية.

ونحن دولة تتنافس أمام دول تعتنق هذا المبدأ وتنتج إنتاجاً لا يحتمل الخطأ Zero Error Management فلا نستطيع أن ندخل بتكنولوجيا متدنية، أو بقوة بشرية ذات كفاءة محدودة.. ففى ظل النظام العالمى المبنى على سيطرة التنين الإلكترونى واتفاقية الجات أصبحت فرص العمل المتاحة ليست على نطاق محلى بل أصبحت على نطاق عالمى وأى فرد فى ظل هذا النظام الدولى يستطيع الانتقال إلى أى مكان ويزيح القائمين بالعمل فى هذا المكان إذا كان أفضل منهم قدرة وخبرة ويهمش أيضاً مواطنى الدولة التى ذهب إليها، **فإذا نحن سمحنا لأنفسنا بأن تكون قوتنا العاملة ليست على المستوى المطلوب من الخبرة والقدرة ولا تتمتع بمفاهيم الجودة الشاملة فإن أولادنا لن يجدوا فرصة للعمل وأى أجنبى يستطيع أخذ تلك الفرصة منهم وإزاحتهم عن مصدر كسبهم** واليوم ليس أمامنا من مفر إلا الاستعداد للمنافسة القادمة، فنحن مطالبون بأن نبدأ من حيث انتهى الآخرون وأن نستغل كل طاقة أمل فى هذا الشعب وأن نستثمر كل طاقة بشرية موجودة فى بلادنا، ولن نفلح إلا إذا كنا صفا واحدا متراصا وأسرة متحابة متماسكة لا يشغلنا إلا مصلحة هذا الوطن ولا نضع لأنفسنا بديلا إلا الانتصار فى هذا السباق العالمى.

وهناك أولويات فى العمل يجب التركيز عليها لضمان الجودة الشاملة ولضمان فاعلية التطوير أهمها الأخذ بالتجارب

والمفاهيم التربوية الجديدة التى تستهدف الارتفاع بكفاءة التعليم وتحسين جودته، والانتقال به من دائرة "المحلية" إلى آفاق أرحب وأكثر اتساعا وشمولاً تؤهله لأن يكون قادراً على الدخول بخطوات واثقة فى المنافسة العالمية.. ومن هذه التجارب والمفاهيم "الاعتماد التربوى للمدرسة" Accreditation. وهو نظام يقوم على مجموعة من الإجراءات التى يجب الالتزام بها واتباعها ضماناً للجودة الشاملة التى تتطلبها ظروف المنافسة العالمية.

الهدف الخامس هو تنمية الطفولة المبكرة وهو مرتبط بهدف الوصول إلى التميز للجميع، فالمنافسة العالمية منافسة ضارية من أجل التقدم والتميز، وأحد قواعد الوصول إلى القمة عندما تحتدم المنافسة أن نغير قواعد اللعبة، وهذا ممكن الآن فى ظل الاكتشافات والحقائق العلمية التى أثرت تأثيراً ثورياً على نظريات التعليم ونتائجه، **وهو ما ثبت فى العقد الأخير من القرن الماضى-الذى أطلق عليه عقد المخ البشرى Brain Decade - وقد كان "جاردنر" سباقاً فى هذا المجال وثبت علمياً أن هناك عدة أنواع من الذكاء "Gardner's Theory" يولد بها الإنسان كالذكاء الموسوعى أى القدرة على تذكر قدر كبير جدا من المعرفة، والتصورى، والمنطقى، واللغوى، والحسابى، والرياضى، والموسيقى، والتوافقى الحركى، والاجتماعى، والعاطفى، والعملى، والذكاء البصرى.. مع ضرورة تنمية كل هذه الأنواع جنباً إلى جنب، حيث إنها تتساوى فى الأهمية وتتكامل ويعزز بعضها البعض ولا يمكن أن نقول أن أحد هذه الأنواع من الذكاء أكثر أهمية من الآخر. ويستلزم ذلك أن يركز التعليم على تنمية كل**

نوع من أنواع الذكاء مما يساعد على التنمية السوية لشخصية الطفل، حيث يتغير المخ فسيولوجياً وعضوياً نتيجة للخبرات المضافة إليه من البيئة التي يعيش فيها ويتفاعل من خلالها مع المجتمع المحيط به. فكلما كانت البيئة ثرية كلما زادت التغيرات التي تحدث في المخ نتيجة للأثر الهائل للإثارة والتجربة والحفز مما يؤكد على ضرورة تعرض الطفل إلى ألعاب تنمى الذكاء، وخبرات تنمى القدرات وتعوده على الاعتماد على الذات، وحل المشاكل بنفسه، والبحث عن المعلومة، والاطلاع على وسائل الإعلام المختلفة، واصطحابه إلى الأماكن الطبيعية لتنمية حواسه، وتوفير الساحات الرياضية، وأماكن ممارسة الهوايات التي تنمى القدرات المستقبلية، والاهتمام بالأنشطة التربوية وثقافة الطفل.

إن كل هذه الأنواع من الذكاء تكون موجودة لدى كل طفل عند ولادته لكنها تحتاج إلى رعاية وتنمية. ومن الغريب أن هذه الأنواع مواقعها فى العقل البشرى مختلفة، وأساليب عملها مختلفة، وتخضع لمبدأ يسمى بنوافذ فرص التعليم أو المعرفة "Windows of Opportunities" فكل نوع من أنواع الذكاء تتفتح له نافذة يمكن من خلالها دعم وتنمية هذا النوع من الذكاء لدى الطفل. وقد أظهرت نتائج الأبحاث أن أكثر من ٩٠٪ من الأطفال يستطيعون الوصول إلى مرحلة التميز إذا ما أعطى كل واحد منهم الوقت الكافى والتعليم المناسب. كما أن هناك حقيقة علمية تقول أن نسبة النوابغ ١٪ من تعداد أى شعب، أي أن لدينا أكثر من ٦٠٠ ألف نابغة ينتظرون من يكتشفهم وينمي قدراتهم ويجعل منهم قاطرة للتقدم.

ومن المعروف أن هناك مدة زمنية محددة خلال مرحلة الطفولة تتفتح فيها نوافذ فرص المعرفة لتعلم خبرات معينة يكون من الصعب بعدها اكتساب هذه الخبرات. وعلى سبيل المثال، فإن نافذة تعلم اللغات تتفتح فى السنة الأولى من العمر وتكاد تغلق فى السادسة أو السابعة، وتتفتح نافذة الذكاء والتذوق الموسيقى والفنى فى السنة الأولى أيضاً ثم تكاد تغلق فى سن العاشرة، وتغلق نافذة الذكاء التوافقى الحركى والقدرات الحركية الدقيقة وصقل المهارات اليدوية المتميزة فى سن الحادية عشرة، ومن المعروف أن كل نوافذ الفرص لا تغلق مرة واحدة أو بصورة مفاجئة ولكن هناك سلسلة من النوافذ كنافذة اكتساب مهارة تكوين الجمل وتركيبها بصورة صحيحة فإنها تغلق في سن الخامسة أو السادسة بينما تظل نافذة اكتساب الكلمات الجديدة مفتوحة طوال العمر، وببلوغ سن ١٨ سنة تقريباً تقل نسبة المرونة في المخ ولكن تزداد قدرته الإنتاجية، لذا فإن إهمال الطفل لتعلم اللغات الأجنبية المختلفة حتى نهاية المرحلة الثانوية سوف يؤدى إلى وجود صعوبة كبيرة فى تعلمها فيما بعد.

والمخ البشرى يبدأ عند الولادة بمائة مليار خلية عصبية ويبدأ فى تكوين تفرعات أشبه بالشجرة مع الخلايا الأخرى حتى يصل عدد هذه التفرعات إلى مائة تريليون تفرع فى السنوات الأولى من العمر، لكن المخ البشرى يتبع قانوناً قاسياً وصارماً وهو "ما لا يستعمل يفقد" "Use it or lose it"، فإذا لم نستفد من نوافذ فرص التعلم وإذا لم ننم كل أنواع الذكاء، فإن قدرتها تقل تدريجيا ويتوه ويضل الإبداع فى غياهب النسيان. **والحقيقة العلمية تدلنا على أن المشكلة تتمثل فى البداية المتأخرة، لذلك**

يجب أن يضع التعليم البنية الأساسية بالكامل فى السنوات الأولى من العمر وبالأخص السنوات الست الأولى من العمر.. لكن جزءاً من هذه السنوات لا يقع تحت سيطرة المؤسسة التعليمية وهى السنوات الأربع الأولى من العمر، ولذلك فلابد من وجود آلية تضمن تنمية قدرات الطفل فى تلك السنوات أيضاً والاستفادة منها، فمهما كانت براعة العملية التعليمية فهى تتوقف على مقدار رعاية الطفولة فى تلك السنوات، كما يجب أن يتخطى التعليم الحدود المكانية والزمانية المتعارف عليها خلافاً للتعليم التقليدي، ويتطلب ذلك أن يتخطى التعليم أسوار المدرسة بدلاً من أن يقتصر على ما بداخلها.. فيكون في الأسرة والمجتمع ممثلاً في الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال ومؤسسات الإعلام. كما يجب أن يتخطى حدود الزمان بأن لا يقتصر بدء التعليم على سن الرابعة، بل يجب أن يبدأ مع السنة الأولى من العمر.

إن كل طفل سوياً كان أم معاقاً يمتلك منظومة خاصة به من هذه الأنواع من الذكاء بنسب مختلفة تشكل شفرة عقلية له لا تفترق كثيراً عن البصمة الجينية أو عن البصمة اليدوية. وهذه الشفرة يلزم اكتشافها مبكراً وفك شفرتها والتعامل معها بما يصل بالطفل إلى قدرات عقلية متميزة. وثبت هذا الكلام عمليا ومعملياً بالأجهزة الحديثة وأصبح يمثل البنية الأساسية للمعرفة. فالطفل الذى يتعرض للحفز والإثارة المناسبة فى مرحلة الطفولة المبكرة وتستثمر عنده نوافذ فرص التعلم فإنه يصل إلى آفاق وإمكانات لا يستطيع الطفل الذى لم يستفد من هذه النوافذ أن يصل إليها مهما بُذِلَ معه من جهد.. **وتظهر**

الفجوة بين مستوى الأطفال الذين تعرضوا للحفز والإثارة والتنمية فى مرحلة الطفولة المبكرة وأولئك الذين افتقدوا هذه الرعاية الواجبة، إذ يتمتع الطفل الذى نال تلك الرعاية بميزات كثيرة ويظهر أثرها على دخله فيما بعد، وتتحقق له حياة أفضل، كما يتحقق له التآلف الاجتماعى، وتقل معدلات إنجابه ومعدلات ارتكابه للجرائم. كما ينشأ إنساناً سليماً حيث تقل فرص إصابته بالأمراض كالضغط والقلب والسكر. ولذا يجب أن يكون لنا السبق فى الاستفادة من هذه الاكتشافات العلمية الهائلة إذ يمكن أن تشكل لنا ميزة تنافسية تعوضنا عن سنين طويلة من التخلف، وتسهم بشكل رئيسى فى تكوين الرصيد القومى المعرفى.

إن العناية بالطفولة المبكرة ليست قضية خيرية وإنما هى قضية استثمار وضرورة مجتمعية، وإن دمج الأطفال أصحاب الظروف الخاصة مع بقية الأطفال ليس من باب العطف أو الشفقة أو الرعاية لفئة ضعيفة أو مستضعفة إنما هى ضرورة مجتمعية وتطبيق لمبدأ قبول الآخر ونوع من التكامل يبين قدرات مختلفة. كما أنه يمكن تنمية نوع أو أكثر من أنواع الذكاء لدى أصحاب الاحتياجات الخاصة، فقد نجد شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة متميزاً في ناحية معينة كالناحية الموسيقية أو الرياضية مثلاً.

ويعد الاستثمار فى مرحلة الطفولة المبكرة الاستثمار الأمثل لأية أمة خاصة فى عصر يقوم فيه الاقتصاد على المعرفة، فقد بينت الدراسات التى أجريت عبر الأعوام الثلاثين الماضية أن توفير الرعاية للأطفال فى مرحلة الطفولة المبكرة له فوائد كثيرة، وأن عائد تقديم برامج رعاية الأطفال فى السنوات الأولى

من العمر تعادل أضعاف تكلفة تلك البرامج، وقد تبين كذلك أنه إذا تأخرنا فى تقديم الرعاية إلى ما بعد أن يتخطى الطفل تلك السنوات المهمة، فإن الفوائد ستكون أقل كثيراً.

وهكذا فإننا ينبغى أن نبذل أقصى جهودنا وأن نفعل كل ما نستطيعه للاستثمار فى تلك المرحلة المهمة، حيث أوضحت بعض دراسات البنك الدولى أن نسبة العائد الاقتصادى لمشروعات الطفولة المبكرة تحقق أكبر عائد اقتصادى إذا ما قورنت بالمشروعات الزراعية أو الصناعية، وعلى سبيل المثال فإن العائد الاقتصادى فى مشروع "بيرى" لمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية هو ٧,١٦ أى أن كل دولار ينفق يعود بقيمة مضافة ٧,١٦ من الدولارات. فكل استثمار يقدم فى تلك المرحلة يعود علينا بالفائدة فيما بعد. وقد تبين من خلال الدراسات التى أجريت على أن العائد الاقتصادى من برامج الطفولة المبكرة يتراوح بين ٣,٠٦ فى بوليفيا و ٣,٠٠ فى الفلبين-فى حين يتراوح العائد الاقتصادى لمشروعات الغابات والرى وتربية الحيوانات والأسمنت ما بين ١,١٨ و ١,٤٨ و ١,٥٩ و ٢,٢٧ (*) - وهذا يعنى أن المجتمع يسترد ما دفعه بل ويحصل على فوائد من الاستثمارات التى ينفقها فى مرحلة الطفولة المبكرة.

وهنا يجب أن نتنبه جميعاً إلى أن استثمار مرحلة الطفولة المبكرة في التعلم وتنمية قدرات الطفل العقلية يجب ألا يتم على حساب حق الطفل في ممارسة طفولته، فمن المهم جداً التوفيق بين متطلبات التعلم وحق الطفل في التمتع بطفولته وإشباع حاجاته الطبيعية، كالحاجة للحب والحنان والعطف والتقدير

(*) أنظر الجدول (٢٥) بملحق الجداول صفحة (٢١٢) .

والانتماء وحب الاستطلاع والنجاح، وعلى العكس فإن الخوف والرهبة والتوتر والقلق والإجهاد تحد من قدرات الطفل على التعلم. لذلك فإن أساليب التعليم في هذه الفترة يجب أن تختلف جذرياً عن مرحلة التعليم الأساسي فيما بعد سن السادسة. ففي مرحلة الطفولة المبكرة يجب أن نركز على ما يحبه الطفل وما يخاطب رغباته الدفينة، كما يجب أن نحببه فيما يتعلم، وأن نراعي خصائص مرحلة الطفولة المبكرة في النمو السريع والحساسية البالغة للعوامل البيئية والجغرافية والمجتمعية التى تؤثر على النمو تأثيراً بالغاً، فالبيئة تؤثر فيه بشكل كبير لذا فإن إثراء البيئة التى يعيش فيها الطفل ذات أثر بالغ فى عملية التنشئة.

ولذلك يجب أن نركز على عدة محاور رئيسية أراها تشكل مهام قومية عاجلة وأساسية:

● **أن يبدأ التعليم قبل السن المدرسي،** لأن التعليم يجب أن يبدأ قبل سن مرحلة رياض الأطفال خاصة تعليم اللغات والموسيقي والمهارات اليدوية الدقيقة.

● **العناية الفائقة بمرحلة رياض الأطفال،** ولابد أن نوفر مكاناً لكل طفل في مصر في هذه المرحلة الهامة التي سبق وأن أوصى بها مؤتمر التعليم الابتدائي أن تضاف إلى مرحلة التعليم الإلزامي، وأن تتناسب مبانيها من حيث مساحة الفصول، والأثاث، والتهوية، والنظافة، والأفنية، والمناهج، وكثافة الفصول، والمعامل، والأنشطة، ووسائل الترفيه مع هذه المرحلة العمرية.

● **استخدام أساليب تدريس مبتكرة تخاطب كل أنواع الذكاء**

وكل حـواس الطفل وعـواطفـه بالصـورة والإشـارة.. بالأغنيـة والعبارة.. بالموسيقى والرياضة.. بالإثارة والحماس.. بالتشجيع والرعـاية.. بالمسـرح والأنشطة.. بالمكتبـة وقـاعـات البـحـوث.. وتستغل كل موارد المعرفة من كتاب وموسوعة وكمبيوتر وآلة موسيقية.

● **أن يتـبنى المدرسـون أسلوباً في التـدريس يخـاطب كل الحـواس ويثـيـر الحـمـاس وينمي المواهب والمهـارات المخـتلفـة** بتـشـجـيع الطفل على الجـري واللعب لتنمـيـة ذكـائه العـضلي والحـركي وبالتـحـدث مـعـه لفـتـرات طويلة لتنمـيـة ذكـائه اللغوي...الخ.

● **أن يستخدم المدرسون الوسائل التكنولوجية التي تتمشى مع المستـوي العـقلي للطفل وأسلوب تفكيـره** للوصـول بقـدراته ومـواهبـه إلى أقـصـي مـا يمكن أن تـصل إليـه، ولتنمـيـة قـدرات الاسـتكشـاف والإبداع والابتكار والتـعـبيـر القـائم على المشـاهدة الحسـية باستخدام الألعـاب الملموسة وتصنيعها بشكل يسمح بتدريج مستوياتها، ويشجع على حلها وتركيبها وتشكيلها مع الاهتمام بالتربية الموسيقية والتربية الفنية، والتأكيد على قيمة العمل الجماعي والحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، والتأكيد على اكتساب مهارات الأسلوب العلمي في التفكير.

● **تطوير المناهج لتواكب الألفية الثالثة، بالتركيز على مفاتيح المعرفة وطرق البحث،** وعلى المهارات الحياتية والاتصالية، وعلى الجانب التطبيقى القائم على التجريب وتأدية الطفل عملياً لما يتعلمه نظرياً.

● **إتاحة الفرصة لكل أنواع النشاطات داخل أسوار المدرسة وخارجها** بالإضافة إلى الرحلات والمشاهدة الميدانية.

● **أن يمتد الفكر الجديد في التنمية الشاملة للطفولة المبكرة إلى الأطفال أصحاب الظروف الخاصة.** فالاكتشافات الحديثة تعطينا وتعطي أطفالنا الذين حرموا من بعض القدرات أملا جديداً في اكتشاف الطاقات التي لم يحرموا منها وفي تنمية مواهب لم تصل إليها الإعاقة وتشكل لهم طاقة نور وقدرات تمكنهم من حياة أفضل وأسعد.

● **الاستغلال الأمثل لمرحلة الطفولة المبكرة قبل رياض الأطفال ومراعاة ميولهم،** وفتح نوافذ الفرص أمامهم، لإبراز وتنمية مواهبهم واستعداداتهم باعتبارهم ثروة مصر البشرية.

● **أن تقوم الأسرة بدورها فى مرحلة الطفولة المبكرة لتنمية ما لدى الطفل من ذكاء ومواهب متعددة على مدى سنوات العمر** لأن دور الأم في مرحلة الطفولة المبكرة لا يعادله دور آخر، فهي القادرة بالعلم والتعلم والتوجيه السليم والتدريب على تعليم طفلها في مرحلة الطفولة المبكرة بالإثارة والحفز والتشجيع والحنان واستغلال نوافذ الفرص المتاحة لها بكافة وسائل التعبير وتنمية كل أنواع الذكاء بحيث يصل الطفل إلى أقصى إمكاناته التي وضعها فيه الخالق سبحانه وتعالى.

● **وهذا يقتضى عمل دورات تدريبية للوالدين لتوعيتهم بكيفية التعامل مع أطفالهم في مرحلة الطفولة المبكرة** ومحاولة اكتشاف مواهبهم وتنميتها ورعايتها وحفزهم على الاستكشاف والاستطلاع والعمل على تشجيعهم وإشباع حاجاتهم الطبيعية

لتحقيق الاستقرار النفسي للطفل وتجسيد القيم الحميدة في سلوك الأطفال.. وهو ما يضيف مسئولية جديدة وأساسية للمؤسسة التعليمية.

● **أن توفر الأسرة التغذية السليمة للأطفال مع تحسين نوعية التغذية وضمان نظافتها وصحتها** ذلك أن الغذاء الجيد يؤثر تأثيراً ملحوظاً على عملية النمو الجسمى والفسيولوجى والحركى والحسى، وكذلك على مستوى التحصيل الدراسى والعلمى. فقد أكدت الأبحاث العلمية على أن الغذاء المتكامل الذى يوفر للأطفال في سن الطفولة المبكرة والسعرات الحرارية الكافية والمواد الغذائية الأساسية من بروتين ومعادن وفيتامينات، يعد ضرورة حيوية للنمو السليم والقدرة على التعلم والاستيعاب وحماية الأطفال في هذه السن المبكرة من مخاطر تعرض خلايا المخ لتلف مستديم يؤثر على قدراتهم المستقبلية نتيجة لنقص بعض هذه العناصر. ومن هنا فإن التغذية السليمة في مرحلة الطفولة المبكرة لا تشكل فقط ضرورة صحية، وإنما هي أيضاً ضرورة تعليمية وتنموية.. كما يجب أن تهتم المؤسسات الصحية بالخدمات الصحية الوقائية، وتوفير متطلبات الطفل الغذائية.. وكذلك أصبح للممرضات والأخصائيين الاجتماعيين دور كبير فى تنشئة الطفل تنشئة سوية.

● **أن تهتم الأسرة بتعليم الأطفال طرق الوقاية والسلوكيات التي تدعم النظافة الشخصية ونظافة المنزل وتجنب تلوث البيئة.**

● **أن توفر مؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفل الجو الأسرى السوى من الناحية الصحية والجسمية والعقلية**

والاجتماعية والنفسية والروحية، وأن تركز على تربيته على قيم الحق والخير والجمال.

● **ضرورة تكاتف وتعاون مؤسسات الرعاية الاجتماعية ورجال الأعمال والجمعيات غير الحكومية مع المؤسسة التعليمية للقيام بدورها تجاه مرحلة الطفولة المبكرة.** فالجمعيات غير الحكومية تستطيع أن تؤدي خدمات في غاية الأهمية في مجالات مختلفة من مجالات تنمية الطفولة سواء من الناحية التعليمية أو الصحية أو الإرشادية، كما أنها كفيلة بدعم الجهود الذاتية والتمويلية لهذه الأنشطة الهامة.. إن نجاح رجال الأعمال مرتبط بإعداد قوة عمل متميزة تستطيع أن تدخل عصر التكنولوجيا والمنافسة العالمية، ويقتضى ذلك توافر شريحة عريضة من هذه النوعية وليس قلة متميزة وهذا يحتم أن يكون الهدف فى المرحلة القادمة هو التميز للجميع Excellence For ALL ، وذلك يفرض مسئولية مشتركة بين القطاع الخاص ورجال الأعمال والجمعيات غير الحكومية وبين وزارة التربية والتعليم ويشكل مصلحة مشتركة بين الطرفين تقتضى تعاوناً وثيقاً ومخلصاً خاصة فيما يتعلق بتحديد المواصفات المطلوبة لقوة العمل المصرية التى يمكن أن تساعد القطاع الخاص على المنافسة العالمية.

● **لابد من غرس الحافز للعمل التطوعى**، وتوسيع نطاق المشاركة فى نشاط النهوض بالطفولة إلى أوسع مدى ممكن، فالنهوض بالطفولة مسئولية الجميع، دون استثناء، مع التنسيق الفعال بين مختلف الجهات التى تنشط فى هذا الميدان.

● **أن تعمل المؤسسات الصحية على دعم نشر الوعى الغذائى الصحى،** وأن تضع الخطط الكفيلة بتحقيق الرعاية الصحية للأطفال واتخاذ كافة الوسائل لوقايتهم من الإعاقات وخصوصاً أن بعضها يتأتى نتيجة لأمراض مزمنة أو حوادث يتعرضون لها.

● **حتمية أن يكون هناك دور لأطباء الأطفال والممرضات العاملين في الرعاية الصحية للطفولة المبكرة في اكتشاف مواهب الأطفال،** وتنمية الأنواع المختلفة من الذكاء، واستثمار نوافذ فرص التعلم، وتدريب الأمهات والآباء على تنمية قدرات أطفالهم. إن ذلك يقتضي منا أن نفكر في تضمين مناهج وطرق إعداد الأطباء والممرضات ما يمكنهم من تحمل هذه المسئوليات التعليمية الجديدة بجانب مسئولياتهم الطبية الهامة.

هناك شبه اتفاق عام بين الاقتصاديين على أن أسباب النمو الاقتصادى لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية - المتمثلة فى المدخرات ورأس المال المادى والموارد الطبيعية وسياسات التجارة واستقرار الأسعار ومرونة الأسواق والإنفاق الحكومى المنخفض - وإنما تنطوى على أسباب اجتماعية غاية فى الأهمية وهى تقديم تعليم متميز، وتوفير الرعاية الصحية الجيدة، والاهتمام برأس المال البشرى، والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع. وفى الحقيقة فإن تحقيق التفاعل بين تلك المكونات الخمسة السابقة هو ما تهتم به منظمات الأمم المتحدة حيث تعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات التى تحقق ذلك.

التعليم وصناعة التفوق

إن التعليم بمعناه العصرى هو التعلم مدى الحياة، وتمكين الإنسان من خبرات التعلم الذاتى، وهذه مسألة أساسية لأن المؤسسة التعليمية فى أحسن أحوالها فى أى دولة فى العالم المتقدم لا تشكل إلا ٤٠٪ من الإطار المعرفى للإنسان، أما الـ ٦٠٪ فيكتسبها من خلال التعلم الذاتى الذى يركز على الخبرات والقدرات قبل الحفظ والتلقين، ويركز بجانب الإطار المعرفى على القدرات الحياتية والاتصالية والإبداعية التى تشكل قدرة الإنسان على حل المشاكل والابتكار وعلى اقتحام المجهول، ذلك هو التعليم الذى يشكل ما نسميه "صناعة التفوق"، **لأن صناعة التفوق هى سلاح الأمم الآن في سباق عالمى لا مكان فيه للضعفاء والمستضعفين ولا مكان فيه للجهلاء المتخاذلين.. وهي دعامة أساسية للأمن القومي المصري، وهي ميزة تنافسية يجب أن نستثمرها الاستثمار الأمثل، وفق خطة محكمة. فلم يعد التفوق ظاهرة إحصائية أو صدفة سعيدة أو طفرة استثنائية، كما أن رعاية التفوق لم تعد فقط صقلاً لهبة نادرة أو ميزة استثنائية أو رعاية لقلة محظوظة وإنما أصبحت صناعة مخططة واستثماراً علمياً لطاقات كامنة، وعملية تنموية متكاملة وطويلة الأمد هدفها الطاقة البشرية بأكملها، ووسيلتها تنمية متكاملة لكل طاقة أمل وكل نوع من أنواع الذكاء وكل قدرة وخبرة يملكها كل فرد فى هذا المجتمع، وجوهرها حشد مخطط ومنظم للرصيد القومى المعرفى واستثمار أمثل للثروة البشرية فى أى وطن.**

ولتدعيم صناعة التفوق يجب أن تلعب المؤسسات والأحزاب

السياسية دوراً كبيراً فى التركيز على التعليم ودعمه من خلال الندوات، واللقاءات الثقافية، لتأكيد روح الديمقراطية والوعى السياسى.. وأن تضع على قمة أولوياتها وفى برامجها قضية التعليم واقتراح استراتيجيات تطويره باعتبارها أهم القنوات الشرعية التى تعبر عن احتياجات المجتمع، خاصة أن كل المعارك السياسية والانتخابية الكبرى التى تمت فى السنوات العشر الماضية على مستوى العالم كان التعليم هو محورها الأساسى بداية من الرئيس السابق "بيل كلينتون" حينما أعلن أن القضية الأولى هى التعليم وأنه سيقود حملة مقدسة لتطوير التعليم، ومروراً بـ "تونى بلير" رئيس وزراء بريطانيا حينما حقق النصر الساحق فى المعركة الانتخابية كان السؤال ما هو برنامجك الانتخابى؟ قال: "التعليم.. التعليم ثم التعليم ثم التعليم". وانتهاءً باليابان نفسها - وهى تتمتع بنظام من أحسن النظم التعليمية فى العالم - فهى تشهد الآن نقداً مريراً لنظام التعليم، ويسود المجتمع اليابانى نوع من السخط والنقد اللاذع لهذا النظام، ويقولون نحن استطعنا أن ننقل التكنولوجيا الغربية، وأن نتقدم اقتصادياً، وأن نحرز سبقاً مرئياً فى مجال التعليم، ولكننا لم نستطع أن نكون مبدعين. فإن عدد الحاصلين على جائزة نوبل من اليابان أقل بكثير من الولايات المتحدة ونظامنا التعليمى بالغ القسوة. والحقيقة الموجودة فى اليابان هى أن الطلبة اليابانيين يذهبون إلى مدارس راقية تقدم مستوىً تعليمياً ممتازاً، وبالرغم من ذلك فإن ٥٠٪ منهم يذهبون لمدارس مسائية، وتصل هذه النسبة إلى ٨٠ ٪ فى الشهادات العامة. فالعالم كله يتحدث عن أزمة التعليم وضرورة تطويره، فإن الوضع الاقتصادى الذى كان

قائماً فى كثير من دول العالم كان انعكاساً للنظام التعليمى الذى قام على تخريج موظفين أو منتجين على خطوط إنتاج ثابتة، حيث كان المطلوب منهم أن ينفذوا لوائح وقوانين وقواعد بالتزام دقيق وصارم. أما الآن ونحن فى مواجهة مجتمع مختلف، الإنتاج فيه إنتاج كثيف المعرفة.. إنتاج أفكار ومعارف وبرمجيات "software".. إنتاج يتغير من لحظة إلى أخرى.. إنتاج أساسه الابتكار والقدرة على التكيف والمرونة والملاحقة الدائمة للتغيرات العلمية.. المطلوب فيه مبدعون ومبتكرون ومكتشفون وأناس لديهم القدرة على التخيل وسرعة التغير.. فهل يستطيع النظام التعليمي القائم حالياً أن ينتج السلع المطلوبة غداً؟ الإجابة طبعاً لا. وهذه حقيقة تطرح مسئولية ضخمة جداً على أي نظام تعليمي.

لذلك فقد أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك عام ١٩٩٢ أن التعليم هو المشروع القومى الأكبر لمصر وأنه المدخل الوحيد للخريطة العالمية الجديدة، وأنه سبيلنا الوحيد إلى اللحاق بالثورة التكنولوجية التي تحدث في العالم، واقتحام عصر التكنولوجيا المتقدمة، وهو ما يستوجب علينا أن تكون عملية التطوير عملية مستمرة، وتشمل جميع جوانب المؤسسة التعليمية من طالب، ومعلم ومناهج، وطرق تقويم، ومبنى مدرسى.

المؤسسة التعليمية.. اليوم ونحن فى مجتمع كثيف المعرفة وفى إنتاج يعتمد على الإبداع نحتاج إلى نوعية جديدة من العاملين فى المؤسسة التعليمية مما يستلزم التدريب المكثف سواء أكان للمعلمين أو الموجهين أو الإداريين بهدف التعرف على الأساليب الجديدة للتعليم والتركيز على المهارات والقدرات،

وكيفية إدارة التغيير، وإدارة الموارد، وحل المنازعات، واكتشاف الموهوبين، وتوزيع الأنشطة المدرسية، والتعامل مع الجماهير. وتطبيق النظم الجديدة التي تجري في دول العالم المتقدم. والأخذ بمفاهيم جديدة من اللامركزية تحرر الطاقات نحو المشاركة الفاعلة لتنفيذ أهداف تعليم المستقبل، وتبنى مفهوم التجريب قبل التعميم، وإعادة تشكيل الهيكل الإدارى للمؤسسة التعليمية بمفهوم جديد يتفق مع متطلبات العصر.

الطالب.. هناك تغير ملموس فى قدرات أبنائنا نراها بطريقة غير مباشرة فى فوز عدد كبير منهم فى مسابقات عالمية، ونراها فى الامتحانات العامة عندما يتنافس أولادنا مع أقرانهم فى دول أخرى، وفى الشهادات الأجنبية مثل G.C.S.E الإنجليزية و Abitur الألمانية و The American Diploma وشهادات الدول العربية، حيث يحتلون المراكز الأولى ويسبقون أقرانهم فى دول كثيرة ومتعددة، إلا أننا فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام بهم تعليمياً، وصحياً، وثقافياً، وغرس القيم الدينية والأخلاق الحميدة، ومراعاة الآداب العامة، وحسن التعايش مع الآخرين والتعاون معهم، والعمل كفريق، حتى يصل جميع الطلاب إلى مستوى مشترك من المعرفة، والتخلى عن الميل إلى صفة الفردية والأنانية، والارتقاء بالقدرات التعليمية للطالب فى مرحلة التعليم الأساسى، وبصفة خاصة فى الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحاسبات واللغة العربية واللغات الأجنبية. وعلى سبيل المثال، فقد اعتبرت اليابان أنه بحلول عام ٢٠٠٠ فإن المواطن الذى لا يعرف اللغة اليابانية ولغتين أجنبيتين ولا يتقن استعمال الحاسب الآلى هو فى عداد الأميين.

لذلك لم يعد كافياً أن نعلم أولادنا مواجهة المشاكل التي تتصل بالماضي الذي تعودنا عليه، أو بالحاضر القريب الذى نعيشه حتى الآن. إنما مسئوليتنا هى أن نعدهم لنوعية من المشاكل نحن لم نقابلها فى حياتنا ولم نتعود على حلها فلم يكن لدينا طريقة لقياسها أو التعامل معها وعلينا أن نتصورها علمياً أو نحلم بها فى بعض الأحيان ثم علينا أن نستخدم كل قدرتنا في محاولة تسليح أبنائنا بالقدرات اللازمة لحل هذه المشاكل.. وهناك مقولة للإمام على يقول فيها(لا تطبعوا أولادكم بطباعكم فقد خلقوا لزمان غير زمانكم).. فمسئوليتنا أن نعد أولادنا لزمن غير زمننا. ولقد قرأت عبارة للسهروردى[1] فى عوارف المعارف - كما وردت هذه الفكرة نفسها فى أناجيل العهد الجديد- يمكن أن نسوقها هنا لتوضيح الفروق الهائلة بين بيئة وبيئة فى تنمية العقول وشحذها، وهى عبارة يقول فيها ما معناه أن رجلاً ملأ كفه ببذور القمح، وراح يبذرها فى أماكن مختلفة، فوقع منها شئ على ظهر الطريق، فلم يلبث أن انحط عليه الطير فاختطفه، ووقع منها شئ آخر على حجر أملس تغطيه طبقة رقيقة من التراب، ويبلله الندى فنبت الحب حتى إذا ما وصلت عروقه إلى سطح الحجر الأملس لم تجد طريقاً لها، فيبس النبت ومات، ثم وقع من البذور شئ ثالث فى أرض طيبة لكنها مليئة بالشوك، فنبتت البذور حتى إذا ما أراد النبت أن يرتفع، خنقه الشوك فأفسده، وأخيراً وقع من البذور شئ على أرض طيبة، ليست هى على ظهر الطريق، ولا هى على حجر أملس، ولا هى مختنقة بالشوك، فنبتت البذور ونمت وأثمرت .. ويمضى السهروردى فى

١ ـ الدكتور زكى نجيب محمود : مجتمع جديد أو الكارثة .

هذا التشبيه، فيقول ما معناه: إن البذر الذى وقع على ظهر الطريق فتخطفته الطير، مثله مثل شخص تقدم له الأفكار الجيدة، فيدير عنها أذنيه حتى لا يسمعها فما يلبث الشيطان أن يختطفها من قلبه ليتركه خاوياً، ومثل البذر الذى يقع على الحجر الأملس المغطى بقليل من التراب، كالشخص يستمع منك إلى الفكر الجيد، فيستحسنه، لكنه لا يجد فى قلبه عزماً صادقاً على العمل به، فيذهب ذلك الفكر الجيد هباء، ومثل البذر الذى وقع على أرض طيبة يكتنفها شوك، كالشخص يسمع منك كلامك المفيد، ويهم بالعمل بمقتضاه، لكنه يجد من الشهوات العمياء والأهواء القاتلة ما يصرفه عن ذلك العمل، وآخيراً فإن مثل البذور التى وقعت على أرض طيبة ليس فيها عوائق النمو، مثل الشخص الذى يتلقى الفكرة الجيدة فيفهمها ويعمل بها، ولا يحول بينه وبين ذلك حائل.

وأود أن يتأمل القارئ تلك الحالة الثالثة من الحالات الأربع التى ذكرتها عن السهروردى لنكون جميعاً شركاء فى التغيير بالفكر والعمل، ونتيح الفرص للقدرات والمواهب الشابة للأخذ بالتغيير لمواكبة التطوير وأعنى بها الحالة التى تجود فيها طبيعة الأرض، لكن الشوك يكتنفها فيفسد نباتها، وهى حالة نرمز بها إلى الأمة التى يرزق الله أبناءها وقدة الذكاء وطيب العنصر، ومع ذلك يقل إنتاجها الفكرى أو ينعدم بسبب الأشواك البشرية التى لا تنبت الثمار، ولا يطيب لها أن تجىء الثمار من غيرها.

نحن إلى وقت قريب كنا نعتبر الطالب الذي يختلف مع مدرسه في الرأى حول مسألة ما - وقد يكون الطالب على حق- مشاغباً مرة وغير مؤدب مرة أخرى، وقد يطرد من الفصل

ويعاقب ولا يسمح له بالتمادي. في حين أن هذا الطالب يمكن أن يصبح مثل اينشتاين أو مصطفى مشرفة أو أحمد زويل فى يوم من الأيام. وكل هؤلاء العلماء لو ارتضوا بما قاله لهم أساتذتهم أو مدرسوهم ما اكتشفوا النظريات العلمية التي هي أساس الاكتشاف العلمي. إن رفض الواقع أساس التقدم في البشرية..فهم رفضوا الواقع وامتد خيالهم إلى أبعد من الواقع الذي كانوا يعيشون فيه.. ونحن نحتاج أن نرعى هؤلاء الناس ونمد يد العون إليهم ونكفل لهم الأمن والحماية ونعظم قدرتهم وخبرتهم لكي يستطيعوا أن يمنحونا حصيلة إنتاجهم.

لقد أصبح من الواضح جداً أن نوعية التعليم المطلوبة للقرن الحالى أو للموجة الثالثة هى التعليم للمستوى الثالث. وربما لا يكفي هذا التعليم أيضاً بل يجب أن يعقبه تدريب مستمر مدى الحياة، وإذا كان الإنسان سيغير مهنته من ثلاث إلى أربع مرات فى العمر فهذا معناه أنه يجب أن يكون لديه قاعدة عريضة جداً من الخبرات والقدرات، ويكون عنده القدرة على التكيف والانتقال من تخصص إلى تخصص آخر... هنا يختلف النظام التعليمي عما تعودنا عليه.. لقد كنا نناقش فى المؤتمر العالمى الذى دعى إليه "جون تيبل" مبدأ التعليم الأساسى الذى كان يعنى التعليم الابتدائى.. وقمنا بمده إلى التعليم الإعدادى.. أما الآن فهل التعليم الأساسى سيكون هو التعليم قبل الجامعى؟ وهل التعليم الجامعى سيكون جزءاً من التعليم الأساسى؟ لقد ذكر "كلينتون" هذا الكلام وكذلك قاله "شيمون بيريز" عام ١٩٩٥.. وهل شكل المدرسة سيظل كما هو موجود حالياً مع تطور الإنترنت والتقدم في ثورة الاتصالات والإلكترونيات والكمبيوتر؟

هل أصبح دور المدرس نفس الدور؟ كل هذه أسئلة بعضها نستطيع بشئ من الجهد أن نتوصل لإجابة له وأغلبها مازال فى علم الغيب.

لقد أصبح من المستحيل أن نحمل أبناءنا خزائن المعلومات المتاحة لهم فهذا فوق قدرة أي بشر، وأصبح الخيار الأوحد هو أن نسلحهم بمفاتيح هذه الخزائن فقط، وأن نعلمهم طريقة استخلاص المعلومات وطريقة تنظيمها وطريقة توظيفها.. هذا هو الخيار المطروح إذ يتعين علينا أن نفكر بمنطق التنمية DE-VELOPMENT وهو منطق الجودة الشاملة وليس بمنطق التعبئة MOBILIZATION وهو منطق التغيير الكمى فقط.. لذلك فلابد من إحداث ثورة فى مفاهيم وأطر التعليم بالنسبة للهيكل التعليمي وبرامجه وأساليب أدائه فى الاتجاه الذي ننشده لبناء نسيج الجيل الجديد.

ويجب التركيز على مشروع المدارس المنتجة كأحد الوسائل الهامة لإرساء منطق التنمية فى التعليم خاصة في المدارس الإعدادية، ولعمل مشروعات صغيرة مرتبطة بالبيئة والمجتمع المحيط تركز على الأفكار الجديدة، والنماذج غير النمطية. ومشروع المدارس المنتجة مشروع تربوى بالدرجة الأولى يدعم أهداف العملية التعليمية ولا ينقص من دور المدرسة الأساسي فى التعليم. وتلك **المشروعات الصغيرة** تعمل على رأب الصدع والقضاء على الفجوة بين التعليم الأكاديمى وارتباطه بسوق العمل وتسليح أبنائنا بالخبرات العملية التى تمكنهم من العمل كطلائع للإنتاج. بالإضافة إلى جانب كبير من الفوائد كقدرة الطالب على

ممارسة التسويق والتفاوض، ودراسة السوق، وعلى تدعيم ثقة الطالب بنفسه - وهذه الثقة قد لا يستطيع التعليم النظرى تحقيقها- وبهذا تستطيع المدرسة المنتجة أن تتيح الفرصة للطالب أن يكتسب مهارات رجل الأعمال Young Entrepreneur ويعمل كتاجر صغير أو منتج صغير يعرف كيفية تقصى آراء وأذواق المستهلكين، والتعامل مع الموارد، ويتعرف من خلال التجربة العملية على مشكلات السوق ويكتسب مهارات أساسية للعمل كإدارة الوقت، والتفاوض، والتخطيط الجيد، وإعداد الخطابات والتكلفة الاقتصادية، ودراسة الجدوى للمشروع، وأساليب القيادة والتأثير على الآخرين، وتقدير جهدهم، مما يعطى الطالب خبرات التعلم المستمر والقدرة على المشاركة الفعالة فى الحياة فى مرحلة مبكرة، ويساعد فى تحول نظرته للوظيفة الحكومية كهدف نهائى للتعليم، والنظر إلى آفاق مستقبلية أوسع لطموحاته، واستخدام أفضل لإمكانياته وموارده الذاتية، فمن الممكن أن يدلى طفل صغير من أبنائنا بفكرة متميزة ويكون لها تطبيقات صناعية واقتصادية تفيد الوطن كله.. إننا فى حاجة إلى الإنسان المنتج الذى يستطيع أن يساهم فى التقدم الاقتصادى لمجتمعه خاصةً وأن التقدم الاقتصادى هو عصب الحياة والوسيلة الوحيدة لتوفير كل متطلبات النهضة فى أى دولة، وهو المصدر الأساسى لتمويل التعليم ذاته لذلك يجب أن نعزز قدرة المجتمع على التعلم الذاتى والإعداد السليم للمواطنة والتدريب المتميز ليكون منتجاً وعلى مستوى عالٍ من القدرات والخبرات.

المعلم .. إننا اليوم فى إطار الموجة الثالثة نريد إنساناً مبدعاً،

فنحن نريد مدرساً من نوعية مختلفة.. مدرساً وظيفته ليست هى الناقل ولا الملقن للمعرفة بل الوسيط النشط والمنسق والمحفز لهم ومديراً للحوار الذي يستنهض به همم الطلاب، والذي يرعى مواهبهم، ويتيح لهم القدرة على النقد البناء والحوار الجاد والاختلاف في الرأي. ولكن كيف يمكن للمدرس الذي تربي على غير هذه المفاهيم أن يقوم بهذا الدور الجديد؟ مهمة صعبة جداً وتحتاج إلى جهد كبير ووقت حتى نستطيع أن نحققها.. ولا بديل عن تحقيقها لأن هذا القرن ليس في حاجة إلى موظفين أو لعمال على خطوط إنتاج ثابتة.. فخطوط الإنتاج لم تعد ثابتة والعامل التقليدي لا وجود له. ولابد من إنسان قادر على التعامل مع الرياضيات والكمبيوتر والوسائط المتعددة واللغات، ولديه قدرة على اتخاذ القرار. وهذه نوعية مختلفة تماماً عن النوعية التي كان يخرجها النظام التعليمي القائم. **لذلك فلابد من تغيير أفكار المعلمين وسلوكياتهم وخبراتهم.. وطريقة إعدادهم وتدريبهم تدريباً جيداً بحيث يتم إعدادهم لمهام ومسئوليات جديدة ومتغيرة** لأننا لا نستطيع أن نستغنى عنهم ونستورد غيرهم. وهذا يستلزم العمل على التوفيق بين اعتبارات العولمة ومتطلباتها وتعميق المشاركة الديمقراطية - وهى شعار العصر - داخل المؤسسة التعليمية، لأن المناخ الديمقراطى يساعد على إظهار المواهب والإبداع، والمحافظة فى نفس الوقت على قيمنا الأصيلة التى نتمتع بها من تماسك اجتماعى، وروح الأسرة، والانتماء، والولاء، مع الاهتمام برموز الأمة تاريخياً كقدوة لأبنائنا. **ومن هنا كانت أهمية التدريب كوسيلة لتطبيق هذا التغيير فى أفكار وسلوك المعلمين، وابتعاثهم إلى دول العالم**

المتقدمة، ليمثلوا بعد عودتهم ما يُعرف فى العلم بالكتلة الحرجة، وهى بداية تغير كيفى ينطلق منه طاقة إشعاع وتنشأ على الفور تغيرات نوعية خطيرة فى نمط العمل وتعطي قوة دفع هائلة كما يحدث فى الطاقة النووية لمواكبة الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية وثورة الاتصالات الهائلة التى تحدث فى العالم اليوم.

ويجب أن يتوافر فى أفراد الكتلة الحرجة الإصرار والمثابرة والبعد عن الروتين الحكومى، فالكتلة الحرجة تدربوا على مخاطبة الرأى العام وكيفية التأثير على الآخرين، وهم يملكون خبرات ومهارات يجب استعمالها بدون الروتين الحكومى، ويجب أن يعتبر كل فرد منهم نفسه مسئولاً عن هذه المؤسسة.. مسئولاً عن توضيح الحقائق، والرد على المغالطات. إن هذه القوة الضاربة تستطيع أن تُحدث تأثيراً كبيراً فى الرأى العام وتشكله خصوصاً إذا تحرينا الدقة والصدق فيما نقوله، وهذا يستلزم العمل بروح الفريق ومساندة مسيرة التعليم المتنامية من قبل التربويين منظرين وممارسين ميدانيين، وتكوين لوبى مستنير من المهتمين بالشأن العام لتوضيح وتفسير وتصحيح ما استغلق فهمه من أمور التعليم.

ليس أمامنا إلا خيار واحد.. أن نجعل هذا الوطن كتلة حرجة تستطيع أن تغير وجه الحَياة على أرض مصر، وأن نجعل من هذه الأرض الطيبة كنانة الله فى أرضه وواحة وحصناً للأمان، وساحة للعلم والفن، وملتقى للثقافات والأفكار. ولا سبيل إلى ذلك إلا باستثمار كل طاقة بشرية فى هذا الوطن إلى أقصى إمكاناتها ورعاية كل موهبة وكل إبداع إلى منتهاه وتعليم كل فرد رجلاً كان أم امرأة، طفلاً أم بالغاً، سوياً أم معاقاً.. واستثمار

مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة نسبة التعليم الجامعى، وزيادة سنوات التعليم، وتحقيق الديمقراطية وحرية الفكر.. والإيمان بثقافة الإتقان.

المناهج ونظم التقويم .. لقد كان المنهج الاختزالى للمعرفة هو المنهج السائد طوال القرنين الماضيين، واستمد مرجعيته من قوانين نيوتن والتفكير العلمى والتعليمى الذى صاحب ذلك مقسماً المعرفة ومجالات الحياة إلى أقسام مصطنعة وفصلت الأجزاء المترابطة بحواجز مصطنعة إلى جزر منعزلة ووحدات متناثرة تباعد بين التعلم والمتعلمين وبين المدرسة والمجتمع، كما قسم المنهج الاختزالى المعرفة إلى علوم والعلوم إلى فروع وقسمت منظومة التعليم إلى مراحل والمراحل إلى سنوات والسنوات إلى فصول والفصول إلى صفوف.. **أما الآن فقد تغير العالم وأصبحنا فى حاجة إلى مناهج جديدة تواكب احتياجات المجتمع وتواجه تحديات المستقبل.. مناهج تحقق وحدة المعرفة وتربط بين العلوم وفروعها عن طريق العلوم البينية وتربط بين الدراسة وحاجات المجتمع ، وبين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملى فى الإنتاج والتجارة، وتعد المواطن الصغير لكى يصبح واحداً من كُل، كما تربط بين الدراسات العلمية والدراسات الإنسانية لتحقق اكتمال الشخصية السوية كما نحن فى حاجة إلى ربط التربية بالتعليم لكى نحقق للمجتمع ترابطه ووجهه الإنساني وهويته الواحدة وقيمه وجذوره.**

فالعلوم الحديثة علوم بينية تمارس تأثيرها فى كافة مجالات المعرفة وتربط بينها وصولاً إلى "وحدة المعرفة" أو "تكامل المعرفة"، ولتقدم نسيجاً جديداً يربط بين النظرية والتطبيق

ويمزج العلم بروح العصر لإحداث نقلة نوعية فى أسلوب حياتنا وطرق تفكيرنا، وهذا يتطلب تحقيق التكامل والتفاعل بين المواد المختلفة.. كالعلاقة بين التاريخ والاقتصاد، التاريخ والاجتماع، الجغرافيا والتاريخ، السياسة واللغة... إلخ. ونضرب مثالا بسيطاً بالصين[1] ففي القرن الخامس عشر وقبل أوروبا بخمسمائة عام على الأقل كانت قد اكتشفت كل التكنولوجيا التي كانت تؤهلها لكي تكون القوة السائدة في الثورة الصناعية.. اكتشفت البارود والمدفع والورق والبورسلين والعجلة والأرقام السالبة واكتشفت المحراث الآلي وعشرات من الاكتشافات الهائلة في تاريخ البشرية، لكن هذه التكنولوجيا اصطدمت بالعقيدة الكونفوشيوسية حيث تصور البعض أن هذه التكنولوجيا تتناقض مع العقيدة فلم يستعملوها ولم يطوروها. وعلى العكس قادت إنجلترا الثورة الصناعية ولم تكن مهيأة لذلك.

وترتبط المناهج ارتباطاً وثيقاً بأساليب التقويم، فنظام التقويم عندنا مبنى على الشك والخوف ويفتقد مقومات النجاح والاستمرار، وهو أشبه بالاستجواب، والطالب فيه متهم، ويصر المجتمع على اعتبار الامتحان محنة ومعاناة، ويتعاون الجميع ويتكاتف ويستميت فى تقصير أمده وفى التغلب عليه بأسرع ما يمكن وبكل الوسائل المشروعة وأحياناً غير المشروعة بأسرع ما يمكن، بعكس النظام الذى ينبنى على الثقة والأمل والذى يحمل فى طياته عوامل النجاح والتنمية المستديمة. فالتخطيط والتشريع لا يوضع على أساس الانحراف إنما على أساس الاستواء والأسس العلمية السليمة. وظلت المؤسسة التربوية

١ ـ الدكتور حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية.

نفسها - قبل أن تثرى على يد مفكريها وروادها - تعتبر أن عملية التقويم والامتحان هى عملية فرز وتصنيف بهدف العزل وتغيير المسار، وكان هذا فى إطار المنحنى الجرسى الشهير الذى يصلح فقط لرصد الظواهر الطبيعية ولتقرير واقع ثابت وهو المناخ الذى سيطر على الفكر التربوى سنين طويلة وبمقتضاه كان المتميزون أو النابغون قلة فى هذا المجتمع يعمل الامتحان على فرزهم ثم إعطائهم إشارة المرور إلى الأمام، والتعامل مع الغالبية من غير المتميزين بما يتفق مع ما يُتَصَور عن قدرتهم طبقا لظروف المجتمع. **أما المجتمعات المتقدمة فتعتبر التقويم حواراً متبادلاً بين الطالب والمؤسسة التعليمية، وتجربة تعليمية يجب الاستفادة منها، وعملية تشخيص ودراسة هدفها تعزيز قدرة الثروة البشرية بأكملها** والوصول بها إلى الآفاق التى يسمح العلم الحديث بإيصالهم إليها، وتعزيز قدرات كل إنسان ودعم عناصر الموهبة فى كل طفل وعلاج أى سلبيات فى أى تلميذ وإتاحة فرص الأمل لديه، فهى عملية تنموية وهذا أمر منطقى لأن التعليم فى أساسه عملية تنموية.

إن نظام التقويم لابد أن يكون مستمراً إذ من الصعب تقييم شخص ما فى لحظة معينة قد لا تكون مناسبة له، ومثال على ذلك أنك إذا ما أردت رصد شخص ما أو عمل ما من خلال آلة تصوير فأنت تلتقط لحظة معينة فى سرعة ١/٥٠٠ من الثانية وهى سرعة العدسة، أما إذا أردت تسجيل حدث كامل فيكون ذلك عن طريق كاميرا فيديو تقوم برصد الحدث لحظة بلحظة. وكذلك فى التقويم الذى يجب أن يعطى صورة أشمل عن الطالب من خلال عدة مراحل وليس من خلال مرحلة واحدة.

فنحن لا نستطيع أن نبقى فى دائرة المنافسة الدولية ونحن نتبنى نظماً للتقويم الموسمى أو نظماً للتقويم الجزئى فى مواجهة دول تقدم وتطبق نظماً للتقويم الشامل والتقويم التراكمى والتقويم المستمر، فلا قبل للنظم الموسمية والجزئية لمنافسة النظم الحديثة للتقويم. فلابد من الانتقال من التقويم الأحادي الجامد إلى التقويم المتبادل.. ومن الشك والخوف إلى الثقة والأمان .. ومن مجرد الرصد وتكريس الأمر الواقع إلى التنمية وتعظيم الإمكانات.. ومن استجواب الطالب إلى تقويم الطالب والمدرسة والمؤسسة التعليمية.. ومن التقويم الموسمى إلى التقويم المستمر والتراكمى والشامل.. ومن الرصد والعزل والتصنيف إلى التغيير والتكوين والعلاج .. ومن ثقافة امتلاك الحقيقة المطلقة إلى المؤمنين بالنسبية والرأي والرأي الآخر .. ومن منطق المحنة إلى مفهوم التجربة.. ومن الاستجواب إلى الحوار.. والانتقال من مفهوم المشكلة إلى منطق الفرصة. فلن نستطيع أن نظل متمسكين أو فى أحيان أخرى خائفين من تطبيق قيم التقدم متصورين - من باب عدم النظر إلى المستقبل ومن باب غلبة المصالح الشخصية ومن باب الأنانية التى تنتاب البعض منا - أنه من الممكن أن نطبق هذه المعايير والأساليب القديمة على أبنائنا، وأننا نستطيع بما لدينا من مال أو نفوذ أن نحصل لأبنائنا على التفوق أو اجتياز الامتحانات، أو نحقق لهم الأمن والاستقرار فهذا وهم كبير لن يتحقق.. لأنه - جدلاً - لو استطعنا بالدروس الخصوصية وبالنفوذ وبظروفنا أن نساعد أبناءنا على اجتياز الامتحانات واستطعنا أن نحصل لهم على وظائف نتيجة حصولهم على شهادة، واستطعنا أن نضعهم فى مراكز مرموقة

ذات دخول مرتفعة، فنحن لن نستطيع ولن نكون موجودين لحمايتهم حينما يتقوض السلام الاجتماعى فى هذا البلد نتيجة حرمان الأغلبية من حقها فى التعليم. فسوف تشكل هذه الأغلبية خطراً رهيباً على من استأثر واحتكر حق التعليم. وإنني أثق تماماً أن ظاهرة المقاومة التى ألمسها من تبنى النظم الحديثة فى التقويم وغيرها من قيم التقدم مصدرها الأساسى تخوف له ما يبرره من ممارسات خاطئة نعانى منها، **ولكن الضمانات والضوابط التى نطمئن إليها الآن كآباء ومعلمين تؤمن مستقبل أبنائنا بما تحققه من تكافؤ الفرص والعدالة وغيبة الهوى وضمان حيدة التقويم وجديته وسلامة مقصده**، وأعتقد أن هذا يقطع بنا شوطاً كبيراً فى اتجاه تبنى قيم التقدم ويعزز إسهاماتنا جميعاً فيما ننشده.

المدرسة.. ولا تقل المدرسة أهمية عن أى عنصر من العناصر السابقة لأنها هى المكان الذى تمارس فيه جميع تطبيقات العملية التعليمية، ومن ثم يجب الاهتمام بالمدارس وتحسين الأوضاع بها، وعلى سبيل المثال فإن عدد المدارس التى تم بناؤها فى السنوات العشر الأخيرة - ١٢٣٥٠ مدرسة - يمثل ضعف ما بنى فى قرن وتسع سنوات. ومن الممكن أن تساهم عملية التوسع فى إنشاء المدارس التعاونية النموذجية- التى يساهم الطالب فيها بنسبة من مصاريف تعليمه- فى تخفيض الكثافة الطلابية فى الفصول، بما يتيح للدولة توجيه الاعتمادات الحكومية للنهوض بمدارس التعليم الحكومى المجانى، كما يمكن لمجالس الآباء والمعلمين القيام بدور رجل الأعمال القادر على جمع موارد مالية ضخمة لتدعيم المدرسة، وأن يكون لها دور أساسى فى العملية التعليمية

ومتابعة تنفيذها والاشتراك الفعلى فى التطوير، وبالمساهمة فى تمويل كل ما من شأنه أن يرفع مستوى العملية التعليمية، فضلاً عن دورها الرائد فى الرقابة الشعبية على مستوى التعليم، وربط المدرسة بالبيئة والمجتمع، وتأصيل الديمقراطية، وتعميق الاتجاهات القومية والقيم الأخلاقية والسلوكية فى نفوس الطلاب، وتعويدهم على الاهتمام بالنظافة، لأن إغفال هذا السلوك الحضارى يعنى أننا نعود جيلاً كاملاً على التعايش مع القذارة والقبح والإهمال، فيصبح هذا سلوكاً عادياً فى حياتهم ويؤثر على وجه مصر كلها، وهذه جريمة كبرى فى حق هذا البلد. فى حين أن تعويدهم على النظافة يعد قيمة جوهرية تعكس وجه مصر الحضارى.

وبالرغم من التطوير الذى شمل كل عناصر العملية التعليمية، وفى إطار الطموحات التى لا زلنا نسعى لتحقيقها، فما زال التعليم يعانى من ظاهرة خطيرة تهدد مساعى التطوير والتحديث.. تلك هى ظاهرة الدروس الخصوصية .. فلقد نشأت الدروس الخصوصية فى مصر فى منتصف القرن الماضى بسبب ضعف الإنفاق على التعليم نتيجة التبعات التى تحملتها مصر دفاعا عن الأرض والمبادئ، فقل الإنفاق على التعليم وبدأنا نعانى من قلة عدد المدارس، وزيادة الفترات الدراسية لتصل إلى ثلاث أو أربع فترات فى اليوم الواحد، وزادت كثافة الفصول لتصل إلى مائة ومائتي طالب فى الفصل، وتضاءلت الإمكانات الموجودة فى المدرسة حتى فى الضروريات الأساسية للحفاظ على آدمية الإنسان، وتدنت أجور المعلمين. وأدى ذلك كله إلى فقدان المواطن العادى فى الأسرة العادية إحساسه بأن أبناءه

يتعلمون تعليما جيدا داخل المؤسسة الشرعية للتعليم، وحينما تعز سلعة أو خدمة على المواطن تنشأ فى نفس اللحظة والحال سوق سوداء لبيع تلك السلعة، وهكذا كان منشأ الدروس الخصوصية. وازداد الأمر تفاقما باستمرار تدنى الإنفاق على التعليم وتضاعف التأثير السيئ لهذه الظاهرة بسبب عدة عوامل إضافية:

العامل الأول:

هجرتان كبيرتان فى المجتمع المصرى: فبعد انتصار أكتوبر الذى دفعت مصر فواتيره من أموالها وشهدائها لم تكسب ولم تجنِ ثمار هذا النصر ولكن الذى جنى تلك الثمار عدد من الدول المحيطة، ارتفعت قيمة مواردها الأساسية وبدأت تنعم بطفرة اقتصادية وازدهار غير مسبوق، فهاجر مئات الألوف من أبناء هذا الشعب بحثا عن الرزق فى الدول العربية والخليجية والدول الإفريقية وتركوا رعاية أولادهم لبدلاء. والهجرة الثانية كانت مع بداية عهد الانفتاح حيث اتجه جزء كبير جدا من الأسر المصرية إلى عالم الانفتاح والتجارة والمشروعات، والبعض منهم إلى ترف الحياة الاجتماعية التى بهرتهم بأضوائها. هؤلاء المهاجرون إلى الخارج وإلى الداخل تركوا أولادهم فى رعاية بدلاء فأتاحوا الفرصة للمدرس الخصوصى ليقوم بدور الأب البديل. وبالطبع فإن الآباء والأمهات الذين تغربوا انتابهم شعور الإحساس بالذنب وحاولوا تعويض رعايتهم لأبنائهم بالإغداق عليهم بالأموال، فتحول رب الأسرة إلى الأب التمويلى الذى يرسل شهرياً المبالغ النقدية لإعطاء أولاده الدروس الخصوصية. وبدأت العملية من

الصف الأول الابتدائى، وانتقلت إلى المرحلة الإعدادية ثم إلى التعليم الثانوى والتعليم الجامعى ومن الجامعة إلى الدراسات العليا، واستمرت العملية فى دائرة مغلقة لا فكاك منها.

وهكذا أدمن الأولاد الدروس الخصوصية التى تؤدى إلى نتيجة تربوية خطيرة جدا وهى فقدان الاعتماد على النفس، حيث أصبح المدرس الخصوصى يقوم بكل العمليات العقلية بدلاً من الطالب .. فهو الذى يفهم له ويستوعب له ويلخص له، وهو الذى يدربه ولا يترك له أى نوع من الجهد فيفقد الطالب القدرة على الاعتماد على النفس ويفقد المهارات الأساسية فى حل المشاكل فلا يستطيع أن يحل مشاكله لأنه مدرب فقط على حل الامتحانات. وأغلب المدرسين الخصوصيين يقومون بعمل المذكرات وينجحون فى التنشين على عدد من الأسئلة المتوقعة من خلال خبراتهم واستقرائهم لما دار فى الامتحانات السابقة أو فى المحافظات المجاورة. ويدربون الأولاد على إجابة تلك الأسئلة وعندما يأتى سؤال خارج هذه القائمة أو المذكرة يقف الطالب مذهولاً مثل الممثل محدود القدرات الذى سَهَا عنه ملقنه لحظة فيصاب بالخرس ولم يستطع أن ينطق حرفا.. أما الممثل المبدع فيستطيع فى الحال أن يتكلم ويبتدع أشياء جديدة ويواصل أداء دوره.

العامل الثانى :

هناك عنقا زجاجة فى جسد التعليم المصرى: الأول فى نهاية المرحلة الإعدادية، والثانى فى نهاية المرحلة الثانوية، حيث يلتحق فى نهاية المرحلة الإعدادية ٦٥٪ من الطلاب بتعليم اعتبرته

الدولة والمجتمع تعليماً من الدرجة الثانية وهو التعليم الفنى الذى لا قيمة له فى هذا البلد باعتباره لا يؤدى إلى التعليم الجامعى الذى هو أمل كل شاب وفتاة. والحكومة نفسها تذهب إلى القول بأن الطالب الذى حصل على أدنى الدرجات عليه أن يُنفى إلى هذا النوع من التعليم، ونحن أيضاً معترفون بأنه تعليم من الدرجة الثانية، ولا أحد يريد ركوب الدرجة الثانية، ولكن الكل يريد ركوب الدرجة الأولى. وحينما يحدث اختلال بين العرض والطلب كما ذكرنا من قبل تنشأ سوق سوداء لتسويق السلعة، فالأماكن محدودة والكل يتسابق ويستعمل الطرق المشروعة وغير المشروعة فى سبيل حجز مكان له، وهو ما زاد من ظاهرة الدروس الخصوصية.. وفى الجامعة تفاقمت المشكلة بصورة أكبر حيث إن نصف الطلبة الناجحين فى شهادة الثانوية العامة فقط هم الذين يلتحقون بالجامعة، والشهادة الجامعية هى الوسيلة الوحيدة لمن ولد فى بيئة فقيرة أو متواضعة لكى يكتسب مكانة عالية فى المجتمع. لذلك تزداد المنافسة على الالتحاق بالجامعة وتزداد الحاجة إلى الدروس الخصوصية فى تلك المرحلة.

إن الدروس الخصوصية تشكل خطراً كبيراً على الأمن القومى فى مصر، فهى تفقد أولادنا أهم قدرة يجب أن يتسلحوا بها وهى قدرة الاعتماد على النفس والعمليات العقلية المصاحبة للتعليم كالقدرة على حل المشاكل Problem Solving والقدرة على التفكير الإيجابى، كما تُحتَكر الشهادة التعليمية وفرص العمل للقادرين فقط وتُحرَم الغالبية العظمى من حقها فى هذه الشهادة وبالتالى تحرمهم حق العمل المتصل بمستوى التعليم وتضر

بالسلام الاجتماعى. لذلك لابد أن تكون هناك مواجهة قومية لهذه الظاهرة، ولابد أن نعلم جميعاً أنها لو استمرت فسوف ندفع الفاتورة جميعاً وسوف نكون ضحايا لها.

وبجانب الأثر الخطير للدروس الخصوصية على إفقاد أبنائنا قدرة الاعتماد على الذات وتهديدها المدمر للسلام الاجتماعى وإهدارها الصارخ لأموال دافعى الضرائب بتفريغ المدارس من طلابها ومعلميها فإن الممارسات غير الأخلاقية التى تحدث فى إطار الدروس الخصوصية تشكل تحدياً خطيراً للاستقرار الاجتماعى ومنظومة القيم والأخلاق التى ميزت هذا المجتمع، ذلك أنه من الثابت أن غالبية من مرتادى الدروس الخصوصية والمراكز الخاصة من الطلبة الذين يرون فيها مهرباً من الرقابة الأسرية والتربوية حيث هناك لا رقيب ولا حسيب ولا اعتبار أو قيمة إلا فاتورة الحساب وإتاوة الدروس الخصوصية.

مهام عاجلة

وأخيراً وليس آخراً فهناك عدة أولويات يجب أن نركز عليها فى المرحلة القادمة لكى نستكمل بناء قوتنا الذاتية فى مواجهة تحديات المستقبل ورياحه العاتية.

البحث العلمى و مراكز الدراسات

لقد أثبتت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ أن المعلومات هى مصدر القوة، وأن المعلومات الحقيقية السريعة والدقيقة تشكل عنصراً من عناصر النصر، وهناك بلاد قد رصدت مبالغ طائلة لإنشاء شبكة قومية للمعلومات، ومنها على سبيل المثال اليابان التى رصدت ٢٥٠ مليار دولار للسنوات العشر القادمة لإنشاء شبكة قومية للمعلومات، وأمريكا التى رصدت مبلغ مليار دولار لإنشاء شبكة قومية للتعليم والبحث العلمى فقط. وهو ما يوضح الأهمية القصوى لمراكز الدراسات والبحث العلمى. ويوضح الجدولان الإحصائيان إجمالى الإنفاق المحلى على البحث والتنمية ونصيب الصناعة كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق المحلى على البحث والتنمية فى بعض الدول.(*)

ولقد خطت مصر خطوة كبيرة تجاه إنشاء العديد من المراكز البحثية مثل المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: لحشد كافة إمكانيات البحث العلمى فى شئون التربية والتعليم.. ومركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية: لتخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وتنقيح وإخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانياً لمراجعتها وإعادة تطويرها.. والمركز القومى للامتحانات

(*) أنظر جداول (٢٦ ، ٢٧) بملحق الجداول صفحة (٢١٣ : ٢١٤) .

والتقويم التربوى: لإجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها.

ولكن لا يزال الانفصال واضحاً وجاداً بين قطاع البحث العلمى فى المراكز والأكاديميات البحثية فى مصر، وبين قطاعات الإنتاج والخدمات التى تحتاج إلى خدمات ومنجزات البحث العلمى. ولا يزال اعتماد قطاعات الإنتاج فى مصر على استيراد التكنولوجيات من الخارج دون خلق قدرة وطنية متكافئة على تطويع تلك التكنولوجيات وتطويرها.

إن انحصار أنشطة البحث العلمى فى مجالات لا تخدم قطاعات الإنتاج ولا تسهم فى تطويره ورفع إنتاجيته هى السمة البارزة للبحث العلمى فى مصر. ولم تتحدد بعد ملامح استراتيجية مصرية للتطوير التكنولوجى تستند إلى قاعدة بحثية محددة ومتطورة. ولا يزال الاهتمام بموضوع التكنولوجيا منحصراً فى نقل "التكنولوجيا" دون محاولة تطويرها. وحيث يظل الإنتاج المصرى معتمداً على التكنولوجيا المستوردة فإنه يفقد بذلك عنصر المبادأة والقدرة على التميز.

وفى إطار رصد المستقبل وتتبع إرهاصاته يجب أن ننشئ مراكز لدراسة كل ما يتعلق بالدول المحيطة بنا والدول المتقدمة والدول الواعدة مثل مراكز الدراسات الأمريكية والصينية والأوربية والإسرائيلية لكى نعرف كيف يعمل هؤلاء الأشخاص وكيف يفكرون ومواقع اتخاذ القرار عندهم ومواطن القوة والضعف فيهم، كما تتابع هذه المراكز البحث العلمى والاكتشافات العلمية والتكنولوجية عندهم.. **وأن نعكف فى الفترة القادمة-**

والتى سبق أن قلنا أنها ستكون فترة صعبة- على إنشاء مراكز لأبحاث الفضاء ومراكز الدراسات المستقبلية والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا البرمجيات والطفولة المبكرة. كما يجب أن نركز على صناعة البرمجيات لأنها أصبحت الآن صناعة واعدة وخطيرة وذات قيمة مضافة عالية جداً، كما أن صناعة المواد الأولية فيها رخيصة جداً ومتوافرة. على سبيل المثال فإن قيمة صادرات إسرائيل من منتجات البرمجيات سنوياً تبلغ حوالى ٩ مليارات من الدولارات، وتهدف الهند بحلول سنة ٢٠٢٠ إلى أن يصل تصديرها من البرمجيات إلى ٥٠ مليار دولار سنوياً.

ويجب تدريب شبابنا على التعلم الذاتى، وعلى البحث عن المعلومة، وطرق وأساليب البحث العلمى المختلفة، وكيفية البحث والوصول لحل المشاكل والتصرف فى المواقف العملية التى تطرأ فى واقع الحياة. كما يجب الاهتمام بتدريبهم على التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الاتصالات. ويوضح الجدول الإحصائى الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى بعض الدول.(*) ولا شك فى أن المكتبة، والبحوث الميدانية، والبحوث المشتركة والتجارب العملية، والزيارات الميدانية، تلعب دوراً أساسياً فى صقل تجربة الشباب، وتسليحه بالخبرات والقدرات التى تمكنه من التعامل والتفاعل مع واقع الحياة فى المجتمع.

(*) انظر الجدول (٢٨) بملحق الجداول صفحة (٢١٥).

التكنولوجيا

إن إدخال تكنولوجيا التعليم المطورة إلى كل مدرسة على أرض مصر هدف رئيسى، فاليوم تحتوى كل مدرسة على أجهزة كمبيوتر، ومعامل مطورة، وأقراص ليزر، وقنوات تعليمية، وتدريس الفيزياء والكيمياء والهندسة الوراثية بالحاسب الآلى، والاتصال بشبكات المعلومات العالمية (Internet)، والاتصال بشبكة الفيديو كونفرانس (Video Conference) .

هذا إنجاز كبير جداً لدرجة أن هناك عدداً من الدول المتقدمة لم تستطع تحقيق هذا الإنجاز حتى الآن وهو ما أكده رئيس البنك الدولي في واشنطن فى أبريل ٢٠٠٠، بعد أن زار مصر وشاهد قدرة أولادنا الفائقة على استعمال الكمبيوتر والإنترنت والتكنولوجيا المتقدمة فى مدارس حكومية عادية فى القاهرة ومرسى مطروح، كما أبدى إعجابه الشديد بقدرة أولاد مصر وتمكنهم من استعمال هذه التكنولوجيا ودهشته من أن تحقق مصر ذلك فى خلال زمن قياسى لا يتعدى ست سنوات.

إن إدخال التكنولوجيا المطورة في مدارسنا خطوة كبيرة على طريق تحقيق التعليم المتميز للجميع وترسيخ مبدأ التعلم الذاتى لأن الطالب الذي يستخدم الكمبيوتر ويدخل المعمل ويدرس الرياضيات والكيمياء بالحاسب، قطعاً سيترك الحفظ والتلقين إلى غير رجعة، لأنه متى بدأ يبحث عن مصادر المعرفة ويربط بين المعلومات بعضها ببعض ويستغل حواسه وملكاته في عملية التعلم، فإنه ينتقل تلقائياً من الحفظ والتلقين إلى الفهم والتحليل.

وقد بدأت مصر هذا العام بتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالكامل فى المؤسسة التعليمية، وسوف يُحدث ذلك ثورة في نظام العمل بمحاوره الأربعة:

١- خريطة كاملة لكل مبنى مدرسى على أرض مصر إلكترونياً.

٢- قاعدة بيانات إلكترونية عن كل العاملين في وزارة التربية والتعليم.

٣- قاعدة بيانات كاملة عن أعمال التدريب بوزارة التربية والتعليم.

٤- مؤشرات التعليم لكل طالب وطالبة على أرض مصر.

وبرغم هذه الإنجازات فلا وقت للإحساس الخاطئ بالأمان ولا فرصة أمامنا إلا مزيد من العمل الجاد والرؤية المستنيرة والتفانى فى تحمل المسئولية والإصرار بلا تردد للوصول إلى القمة.

السياحـــــة

السياحة مورد أساسى من موارد الدولة.. وتتمتع مصر بمناخ مناسب معظم أيام السنة.. وبها تباين بيئى وجغرافى شيق للغاية وجاذب للانتباه ما بين صحارى وواحات وبحار ونيل وجبال وخضرة ومحميات وآثار ومنتجعات.. وشعبها شعب ودود. وكانت مصر دائماً بحكم التاريخ والمكان معبراً للحضارات. تلتقى فيها الأفكار ويكرم فيها الزوار. وإذا كان حجم الموارد المحققة من السياحة وهو ٢.٣ تريليون دولار حالياً يمثل ١٠٪ من الدخل

القومى الإجمالى العالمى، فأين نصيبنا من هذا الدخل؟ وكيف يمكن أن نتحول إلى دولة سياحية؟ ويشير الجدول الإحصائى إلى الدخل والإنفاق على السياحة وأعداد السائحين فى بعض الدول.(*)

وبداية فإن صناعة السياحة وهى من كبرى صناعات الغد تحتاج إلى بنية أساسية وإلى كوادر بشرية.. بنية أساسية تعتمد على توفير كل ما يحتاجه السائح من خدمات وكل ما يحفزه على تكرار الزيارة من بيئة نظيفة ومناظر طبيعية خلابة وخدمات فندقية متميزة ووسائل ترفيهية متنوعة.. كما تحتاج وبقدر أكبر إلى شعب تعلم كيف يعرف قدر السياحة.. درسها فى مناهج تعليمه واستعد لها بمعرفة تاريخه وآثاره ومزاراته السياحية، وتدرب لها بإتقان اللغات الأجنبية، ودراسة خصائص الشعوب المختلفة.. شعب يقابل السائح كضيف عزيز على بلد عرف دائماً حسن الضيافة وإكرام الزوار.. وكوادر متخصصة درست علم السياحة دراسة علمية عصرية، وأتيح لها تدريب عملى على مستوى عالمى، وكوادر إدارية تُقدم على إنهاء الإجراءات الإدارية التى يجب أن نطورها بمعايير عالمية بسرعة وكفاءة واقتدار، وتتعامل مع السائح كمستثمر يساهم فى تنمية صناعة السياحة فى هذا البلد الذى فضله السائح على غيره من بلاد العالم المنافسة لنا فى السياحة.

وعلى الرغم من أن مصر تملك ذخائر كنوز الأرض من الآثار والعوامل الطبيعية التى تشجع بالدرجة الأولى النشاط السياحى

(*) أنظر الجداول (٢٩) بملحق الجداول صفحة (٢١٦ : ٢١٧) .

فإن نصيبها منه يعتبر محدوداً للغاية بالنسبة لدول أخرى مثل فرنسا وإسبانيا مما يحتم علينا ضرورة استغلال هذا المصدر الغنى والدائم لسد الفجوة التنموية فى مصر وإتاحة مئات الآلاف من فرص العمل للشباب. فصناعة السياحة يمكن أن تحقق دخلاً متزايداً وتقلل من البطالة بالإضافة إلى آثارها الإيجابية فى دعم صداقة مصر بكافة الشعوب.

الحلم القومى

إننا فى أشد الحاجة فى هذه المرحلة الدقيقة فى تاريخ الوطن إلى حلم قومى يحشد قوى الأمة ويحيى الامل ويرفع الروح المعنوية للناس ويجدد الثقة.. حلم قومى بدولة حديثة تحقق الرفاهية والأمن والسلام والاستقرار لمواطنيها.. حلم قومى يجدد أمجاد الماضى وحضارة الجدود العظام الذين ملئوا الدنيا نوراً وعلماً وفناً وثقافة.. حلم قومى يجسد المقولة الشهيرة "مصر أم الدنيا ".. حلم قومى يجعل هذا البلد منيعاً آمنا فجنودها هم "خير أجناد الأرض".. حلم قومى يحقق كنانة الله فى أرضه.. حلم قومى يؤكد النسيج الوطنى الواحد ويدعم الهوية المصرية ويعمق احترام إنسانية أصغر مواطن ويضمن حرية كل فرد فيها..لا يُحجر فيها على رأى ولا يُقصف فيها قلم ولا تُنتهك إنسانية مواطن ولا يبيت فيها جوعان أو مشرد.. بلد تظله مبادئ التكافل والرحمة.. مجتمع له وجه إنسانى مشرق وعقل علمى مستنير ويد قوية ترهب من يفكر فى الاعتداء عليها فمصر هى أم الدنيا.. الملاذ والمراد.. نبع الخير والحنان وحضن الدفء والأمان وأحب وأعز الأوطان.. مصر التى تحتضن بنيها وتطعمهم وتربيهم وتؤلف بين قلوبهم.. مصر هى أم الدنيا التى وسع قلبها حب الخير والإنسانية كلها.. مصر التى تشكل مثلاً لغيرها وواحة للتسامح والحرية والسلام.. تشع بنورها وثقافاتها- كما فعلت من قبل- إلى ربوع الدنيا وإلى أمتها العربية وإلى قارتها الإفريقية.. بلد له فى موازيين القوى شأن وفى حسابات الزمن موقف.. بعث جديد لحضارة عريقة.. كوادر شابة وصف ثان فى كل موقع تجسد الانتماء وتعكس قيم

التقدم.. وتبرهن بآرائها وتصرفاتها على المثل والقدوة. وتبلور فيه الحلم القومى من خلال الحوار الديمقراطى، والرأى والرأى الآخر.. نحن فى حاجة إلى عمل حزبى يتبنى أعضاءه ويرفع من قدرهم وينمى قدراتهم ويصقل مهاراتهم.. بلد فيه قيمة الإنسانية لا تنازعها قيمة أخرى.. بلد يفخر كل مواطنيه بالانتماء إليه وتشد كل بنيها مهما ابتعدوا أو اقتربوا بالحنين إليها، تجسيداً لقول أمير الشعراء أحمد شوقى:

وطنى لو شغلت بالخلد عنه ... نازعتنى إليه فى الخلد نفسى

ونحن نملك مقومات هذه الدولة ونملك من تاريخنا وإنجاز شعبنا علامات على الطريق ونملك من قيمنا وإرادتنا ضمانات وعوامل للنجاح.

نحن فى حاجة إلى أن نجمع جهودنا لنبلور معاً حلماً قومياً واحداً يقضى على أسباب التوتر والشعور بالاحباط.. ويحشد أغلبية المصريين الشرفاء لحماية المجتمع من الثلاثية المدمرة التى ثبت عبر التاريخ أنها كانت سبب فشل وسقوط الإمبراطوريات والدول العظمى.. الثلاثية المتمثلة فى التفاوت وعدم التكافؤ الصارخ بين شرائح المجتمع.. الفساد.. انحسار القيم الأخلاقية، ونحن نملك من قيم هذا الشعب العظيم وتراثه التليد ومن قياداته الحكيمة ما يمكننا من هذا.. نحن بحاجة إلى الإيمان بهدف نتجمع حوله، ورسالة نؤمن بها وحلم يقوى عزيمتنا على المضى قدما برغم كل المتاعب والصعاب.

إننا فى حاجة إلى حلم قومى يكون البلسم الذى يعالج

الجسد العربى الذى أصابه الضعف والوهن ليعود صحيحاً معافاً قوياً قادراً على الحركة مؤهلاً للمنافسة الدولية.

ولعل ما يحدث الآن من ضغط علينا وتحجيم لقوتنا يكون فيه رجاء وحدتنا، فالأزمة تلد الهمة. **فنحن فى حاجة إلى إقامة تجمع عربى قومى - الحلم القومى القديم - على أساس من الوفاق وتبادل المصالح والاتفاق النابع من رغبة الشعوب الحقيقية فالاتحاد والوفاق لا يتحقق بأمر أو قرار وإنما هو ثمرة لشجرة ذات فروع وأوراق وجذوع وتربتها هى النوايا الخالصة والقيم الإسلامية والعربية والحضارية الأصيلة،** والاتحاد هو السبيل الوحيد الذى يكفل للدول العربية سيادتها وحريتها. ولا يتحقق ذلك إلا إذا جمعت الأمة العربية كلمتها، وعرفت طريقها، وكان أمرها بيدها. **ولعل توحداً عربياً عملياً فى مجال السوق العربية الواحدة وتطوير التعليم والعناية بالطفولة المبكرة، يكون مدخلاً يوماً من الأيام إلى ولايات عربية متحدة.**

لقد كان للعرب شعار قومى يؤكد عزتهم ويدعم هويتهم ووطنيتهم عبر عنه الشاعر العربى حين قال :

عش عزيزاً أو مت وأنت كريم .. بين طعن القنا وخفق البنود

لكن هوان العرب على أنفسهم جعلهم يتناسون هذا الشعار منذ زمان وقنعوا بحياة الاستكانة والخمول فى حين أن الغربيين الذين توارثوه منذ وقت ليس ببعيد قد جعلوه مثلهم الأعلى وساروا فى حياتهم على مقتضاه فدعموا حضارتهم ..لابد من حلم قومى يبعث فى العرب روحاً جديدة ويربى فى أبنائنا قيمنا

الأصيلة التى تناسيناها ..لابد من رسالة وعى قومى عربى يؤدى إلى بعث جديد لعزة العرب وحضارتهم العريقة.. رسالة ترتفع فوق مستوى الشعارات وتترفع عن الصغائر والمهاترات وتتنزه عن الهوى والمصالح الشخصية وتسمو إلى مستوى الموقف الذى يتعين مواجهته والهدف الذى لابد أن نحاول الوصول إليه.

علينا أن نخلق مناخاً اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا يزيل أسباب التخاذل والتواكل والسلبية ويحفز روح العمل والإنتاج ويشجع المنافسة والمبادرات الفردية ويرعى الإبداع ويقضى على الإحساس بالغربة المكانية ويتصدى للفساد ويعطى فرصة لتحقيق مبدأ إتاحة الفرص خاصة بالنسبة لغير القادرين فى إطار من العدل والتكافؤ والتكافل ويقضى على ضعف الهمم وجمود الأذهان ويحرر العقول من سيطرة الخرافات ويطهر النفوس من أسر الشهوات. وعلينا أيضاً أن نحترم قيمة العلم وإيقاظ وتنبيه الشعور والوجدان بالروح الوطنية وتأكيد قيمة الحوار والنقد البناء.

لابد من الإصلاح الأخلاقي وتأكيد الهوية والانتماء والوطنية بتربية أبنائنا تربية قادرة على إبراز تراثنا الحضارى وقيمنا الدينية السمحة. ونحن فى ذلك نقتدى بالرسول صلى الله عليه وسلم فى إصلاح الفرد ومن ثم المجتمع " ما من عبد إلا وله سريرة وعلانية فمن أصلح سريرته أصلح الله علانيته ومن أفسد سريرته أفسد الله علانيته".

ويبقى أن نحول النوايا الصادقة والطموحات الكبيرة إلى واقع عملى وأن نتخلى عن الأنانية وأن نغلب الصالح العام على

المصالح الذاتية وأن نتعاون جميعاً فى تحويل هذا الحلم القومى إلى واقع يومى، وأن ننجح فى تحويل الآمال والطموحات إلى فعل وإنجاز لنحقق معاً الأهداف الكبرى التى يتعين على مصر أن تحققها فى أقرب فرصة. لم يعد هناك وقت فالعالم يجرى من حولنا بسرعة الصواريخ، والعالم المتقدم لن ينتظر أحداً. وفى عالم يسود فيه منطق العلم والقوة فلا مكان للضعفاء إلا فى مجاهل التهميش وزوايا النسيان.

لم يعد أمامنا إلا أن نبدل غليان الغضب إلى طاقة عمل وأن نحول اللامبالاة والسلبية إلى مشاركة فعالة وفعل مسئول وأن نعتبر المصاعب والمشاكل التى تواجهنا تحدياً لإرادة هذا الشعب العظيم واختباراً جديداً لصلابته وقدراته الخلاقة.. لم يعد هناك وقت للحزن والألم.. لم يعد هناك وقت للتباكى على ما فات فقد دقت ساعة العمل وأزفت مرحلة الانطلاق. ومصر أم الدنيا وقلب الأمة العربية النابض تستحق مكاناً عالياً فى هذا الكون وأبناؤها البررة قادرون. وقد حانت ساعة الاختبار وأصبحنا فى مواجهة مفترق الطرق، وعلينا السير فى الطريق الصحيح.. ونحن قادرون بإذن الله على تحديد الهدف وبلوغ الأمل.

دكتور حسين كامل بهاء الدين